ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
www.ecss.com.eg

عين على إيران

رؤى وتحليلات

نشرة تهتم بالشئون الإيرانية

أغسطس 2022

WWW.ECSS.COM.EG

نسخة الكترونية

عين على إيران ...

رؤى وتحليلات

د. **خالد عكاشة**
المدير العام

د. **محمد مجاهد الزيات**
المستشار الأكاديمي

إشراف و تحريـــر
د. **دلال محمود**

المشاركون

د. **محمد مجاهد الزيات**
ماري ماهر
نوران عوضين
فردوس عبد الباقي
محمد عبد الرازق
مها علام
علي عاطف

المنسق العام
مي سعيد
إشراف الديجيتال
صفوة إيهاب

إخـراج فنـي
إسلام علي

العدد الرابع - أغسطس 2022

نشرة تهتم بالشئون الإيرانية

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.
الهاتف:+20226905861 - +20226905862 - +20226905863
البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg
www.ecss.com.eg

الفهرس

الافتتاحية 4

القسم الأول: أحداث وتعليقات

مفاوضات الدوحة.. تعثر جديد في المباحثات الإيرانية 5

انتشار جديد: حضور إيراني في مناطق كردية 8

العلاقات الدبلوماسية الإيرانية – الإماراتية: بداية جديدة 11

تحديات جمة: نظرة على الاقتصاد الإيراني خلال شهر يوليو 2022 14

انضمام إيران لـ"بريكس".. هل من فوائد؟ 17

القسم الثاني: تحليلات

تطورات جيوسياسية في العلاقة الإيرانية بدول المنطقة: فرص وعوائق 19

الموقف العربي من طهران: قراءة في بيانات قمة جدة للأمن والتنمية 23

هل اقتربت المباحثات النووية في فيينا من نهايتها؟ 26

القسم الثالث: ماذا يقول إعلام إيران ومراكزها البحثية؟

قضايا الداخل الإيراني 30

قضايا السياسة الخارجية الإيرانية 33

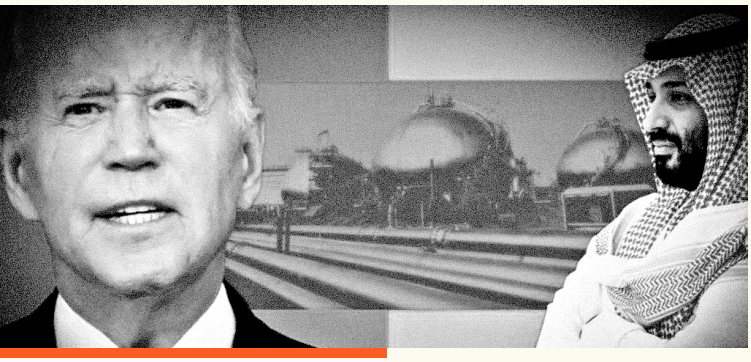

شهدت المنطقة خلال شهر يوليو 2022 أول زيارة للرئيس الأمريكي جو بايدن منذ توليه العام الماضي، والسياق العام لهذه الزيارة يرتبط بالتطورات العالمية المرتبطة بالحرب في أوكرانيا من جهة. ومن جهة أخرى، ترتبط بدرجة ما بتطور المفاوضات النووية مع إيران، وبالأدق بتوقف تلك المفاوضات. وقد أدت هذه الزيارة بالملابسات المختلفة ذات الصلة بها إلى بلورة موقف عربي مشترك من قضايا المنطقة، وفي مقدمتها العلاقات العربية مع إيران، والأبرز رفض تصعيد موقف عدائي معها والاشتراك في تحالف ما ضدها.

ولذلك يهتم هذا العدد من "عين على إيران" بمتابعة أبرز الأحداث المرتبطة بانعكاسات زيارة الرئيس الأمريكي للمنطقة على إيران، بداية من فشل المباحثات بين إيران والولايات المتحدة التي استضافتها الدوحة، ثم تطوير إيران لسياستها تجاه الأكراد مستهدفة تطوير انتشارها في المنطقة. وكان إبراز موقف الدول العربية من إيران حاضرًا في متابعات هذا الشهر من خلال التصريح القوي للمسئول الإماراتي قرقاش. بالإضافة إلى تقديم رؤية تحليلية لحالة الاقتصاد الإيراني وأبرز العلاقات الاقتصادية لإيران، باعتباره من أهم المحددات لإيران في إدارة علاقاتها الخارجية في هذه المرحلة. وفي سياق متصل بالاقتصاد الإيراني كان لطلب إيران الانضمام إلى منظمة "البريكس" أهمية لتحليل دوافعها فيه.

وفي قسم التحليلات كان التركيز على التطورات الجيوسياسية في علاقة إيران بدول المنطقة في ضوء ما أظهرته زيارة الرئيس بايدن للمنطقة، خاصة مع ما عبر عنه ضمنيًا بإعادة نظر بلاده في سياستها تجاه المنطقة، وما قد يؤدي إليه هذا من تغيرات محتملة. وأظهر تناول الإعلام الإيراني، وكذا اهتمام المراكز البحثية التركيز على زيارة بايدن وتداعياتها على المنطقة وعلى إيران، خاصة على المفاوضات النووية وعلى علاقاتها بالدول المجاورة.

ويسعد المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية أن يشارك القراء والمتابعين لإصدارة "عين على إيران" العدد الرابع، مؤكدًا حرصه على تعميق المعرفة بإيران، وتحليل سياساتها المختلفة بما يحقق هذا الهدف.

د. **محمد مجاهد الزيات**

مفاوضات الدوحة..

تعثر جديد في المباحثات الإيرانية

مها علام - باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الحدث

فشلت المحادثات غير المباشرة التي استضافتها قطر، والمعروفة باسم (مفاوضات الدوحة)، والتي جمعت الولايات المتحدة وإيران في نهاية يونيو الماضي، في تحقيق اختراق في المسار التفاوضي بين إيران والمجتمع الدولي حول الاتفاق النووي. وبحسب المتحدث باسم الاتحاد الأوروبي "بيتر ستانو"، فإن محادثات الدوحة ليست بديلًا عن مفاوضات فيينا، بل تهدف إلى حل المسائل العالقة بين واشنطن وطهران لتمهيد الطريق أمام المحادثات الأخرى مع الدول الكبرى.

أبرز العناوين ذات الصلة

- مفاوضات الدوحة بشأن إحياء الاتفاق النووي تنتهي دون تقدم.
- "خيبة أمل" أمريكية بعد مفاوضات الدوحة، والاتحاد الأوروبي يتحدث عن عدم إحراز "تقدم" مأمول.
- مفاوضات الدوحة: جولة أولى بلا نتائج.

التعليق

حققت المباحثات التي جرت في فيينا بعض التقدم الذي دفع بعض المراقبين إلى التوقع باقتراب التوصل لاتفاق، إلا أنها تعثرت منذ مارس نتيجة للتباين بين واشنطن وطهران، سيما بسبب مطالب طهران برفع الحرس الثوري الإيراني من قائمة "المنظمات الإرهابية الأجنبية" التي تعتمدها واشنطن. علاوة على مطالبتها بضمانات أمريكية لعدم تكرار انسحاب واشنطن من الاتفاق. ومن هنا ظهر مسار جديد للمباحثات في الدوحة من أجل تحريك المياه الراكدة.

جرت المحادثات غير المباشرة في الدوحة بمشاركة وفد أمريكي برئاسة المبعوث الأمريكي الخاص لإيران "روبرت مالي"، وكبير المفاوضين النوويين الإيرانيين "علي باقري كني"، والمنسق الأوروبي للمفاوضات النووية "إنريكي مورا". وقال "إنريكي مورا" المنسق الأوروبي لهذه المفاوضات، في تغريدة على حسابه بـ"تويتر": "لسوء الحظ، لم نحرز التقدم الذي كان يأمله فريق الاتحاد الأوروبي كمنسق"؛ مؤكدًا مواصلة العمل لإعادة الاتفاق إلى المسار الصحيح، لمنع الانتشار النووي وتحقيق الاستقرار الإقليمي.

لسوء الحظ، لم نحرز التقدم الذي كان يأمله فريق الاتحاد الأوروبي كمنسق"؛ مؤكدًا مواصلة العمل لإعادة الاتفاق إلى المسار الصحيح، لمنع الانتشار النووي وتحقيق الاستقرار الإقليمي.

أما عن الجانب الإيراني، فقد قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية "ناصر كنعاني" إن مفاوضات الدوحة تحددت منذ البداية على مدى يومين، واصفًا أجواءها بأنها "مهنية وجادة". مشيرًا إلى أن المشاركين تبادلوا وجهات النظر والاقتراحات حول القضايا العالقة. كما أوضح مستشار الفريق الإيراني المفاوض "محمد مرندي" أن "التوقعات لم تكن تشير إلى أن المفاوضات ستنتهي إلى حل إيجابي في غضون يومين فقط"؛ معلنًا أن "مفاوضات الدوحة لم تفشل وستستمر". مشيرًا إلى أنه "على الأمريكيين توفير الضمانات التي تطالب بها إيران، للتأكيد على أنهم لن يطعنوا في الظهر كما فعلوا من قبل".

ومن جانبها، أبدت الولايات المتحدة "خيبة أملها" لعدم إحراز "أي تقدم" في المفاوضات غير المباشرة بالدوحة. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية إن "المحادثات غير المباشرة في الدوحة انتهت"، و"نشعر بخيبة أمل لأن إيران رفضت، مرة أخرى، الاستجابة بشكل إيجابي لمبادرة الاتحاد الأوروبي، وبالتالي لم يتم إحراز أي تقدم". مضيفًا أن المحادثات فشلت لأن "إيران أثارت نقاطًا لا علاقة لها بالاتفاق النووي؛ وهي لا تبدو مستعدة لاتخاذ القرار الجوهري بشأن ما إذا كانت تريد إحياء الاتفاق أم وأده".

9

استنادًا إلى ذلك، يمكن النظر إلى مسار المفاوضات غير المباشرة في الدوحة وفق عدد من الأمور؛ يتصل أولها بأنه مسار يستهدف بشكل مباشر حلحلة الصدام بين واشنطن وطهران بشكل أكبر من تركيزه على المسائل الفنية المرتبطة بالاتفاق النووي. ويرتبط ثانيها بمحاولة الطرفين (واشنطن وطهران) بناء مسار إقليمي للتعامل مع المسألة الإيرانية بالتوازي مع المسار الدولي في فيينا. ويتعلق ثالثها باعتبارها –أي مفاوضات الدوحة– تعكس تطورًا إيجابيًا في مسار اتجاه الطرفين للجلوس معًا في محادثات مباشرة. ويستند رابعها إلى استمرار تأثير كل من الظروف الدولية المتمثلة في الحرب الروسية الأوكرانية، والظروف الإقليمية المتمثلة في التفاعلات التي تجري في المنطقة، على رؤية كل طرف لمسار ومضمون المباحثات. ويدور خامسها حول اتجاه إيران للتعليق بشكل شبه إيجابي على مسار الدوحة رغم تعثره، في حين غلفت التعليقات الأمريكية والأوروبية حالة من السلبية. لذا، فإن هذه الأمور قد تعني في مضمونها استمرار مسار الدوحة، ودخوله في جولات جديدة.

انتشار جديد:

حضور إيراني في مناطق كردية

نوران عوضين - باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الحدث

رفعت مليشيات موالية لإيران العلم الإيراني فوق عددٍ من المباني في منطقة تل رفعت وأبين بريف حلب، الواقعة ضمن مناطق انتشار قوات سوريا الديمقراطية "قسد". وجاء ذلك بعد وصول تعزيزات عسكرية للمليشيات الإيرانية وأخرى موالية لها، من بينها "لواء فاطميون" الأفغاني و"حركة النجباء" العراقية، وفصائل محلية أخرى بينها "لواء الباقر" ولواء "الرسول الأعظم"، إلى منطقتي أبين وتل رفعت ومناطق قريبة من منبج بريف حلب، ومطار (منغ) العسكري، في شمال غربي حلب، وذلك في ظل استمرار التهديد التركي بشن عملية عسكرية جديدة في شمال سوريا.

أبرز العناوين ذات الصلة

- **بعد تعزيز مواقعها..** مليشيات إيرانية ترفع علم الجمهورية الإيرانية في قرية ضمن مناطق انتشار القوات الكردية بريف حلب.
- **سوريا..** الأكراد يناشدون روسيا وإيران لمنع هجوم تركيا عليهم.. قوات سوريا الديمقراطية أعلنت انتشار قوات حكومية سورية إضافية في مناطق تتعرض للتهديدات.
- **تصعيد عسكري يهدد "خفض التصعيد" شمال غربي سوريا..** رفع العلم الإيراني فوق مناطق جديدة شمال غربي حلب.

التعليق

- تستهدف العملية التركية المحتملة ضم منطقتي تل رفعت ومنبج، وذلك بغرض دمج مناطق عمليات درع الفرات، وغصن الزيتون، ونبع السلام، بحيث يتم ربط منطقة جرابلس بمنبج في ريف حلب الشرقي، ومنطقة عفرين بتل رفعت بريف حلب الشمالي. وعليه، تأتي التعزيزات العسكرية الإيرانية في مناطق كردية ضمن سلسلة التحركات الإيرانية الرافضة لأي عملية عسكرية تركية في سوريا. ينضوي الحضور الإيراني في مناطق الأكراد في إطار عمليات الانتشار الجارية لقوات الجيش السوري داخل المناطق المستهدفة من العملية التركية، والتي تمت بعد اتفاق بين النظام السوري وقوات "قسد". فقد أعلن مظلوم عبدي، القائد العام لـ"قوات سوريا الديمقراطية"، يوم 15 يوليو، عن السماح لقوات حكومة دمشق بالانتشار في مناطق السيطرة الكردية، مشيرًا إلى أن الجيش السوري عزز قواته الموجودة على حدود المناطق المهددة في عين العرب (كوباني) وبلدة تل رفعت، وجارٍ العمل على تعزيز تواجدها بمنطقة منبج وذلك بالتنسيق مع الجانب الروسي. وقد سبق هذا الاتفاق، بحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان، وصول تعزيزات عسكرية كبيرة لقوات الجيش السوري وعناصر من فرقة عسكرية إيرانية، إلى مناطق انتشار القوات الكردية وقوات الجيش السوري بريف حلب الشمالي، أواخر يونيو 2022. وقد تألفت التعزيزات من دبابات، ومدافع ثقيلة، وسيارات دفع رباعية مزودة بأسلحة رشاشة ثقيلة ومتوسطة.
- وبجانب التحركات العسكرية، اتبعت طهران مسارًا دبلوماسيًا موازيًا، تمثل فيما أكده وزير الخارجية الإيراني بشأن عمل بلاده على إيجاد حلّ سياسي لثني تركيا عن شنّ العملية العسكرية التي تهدد بها في شمال سوريا، وأن هذا الأمر كان محور جولاته الخارجية الأخيرة إلى أنقرة ودمشق. فعلى الرغم من تفهم طهران قلق ومخاوف الحكومة التركية بشأن القضايا الحدودية الخاصة بها، لكن تعتبر إيران أن أي إجراء عسكري في سوريا هو عامل مزعزع للأمن في المنطقة". الأمر ذاته أكده المرشد الأعلى للثورة الإيرانية "علي خامنئي" خلال لقائه الرئيس التركي "رجب طيب أردوغان"، خلال زيارة الأخير إلى طهران للمشاركة في قمة طهران مع نظيريه الروسي والإيراني، فقد أوضح خامنئي أنه "من المهم للغاية الحفاظ على وحدة أراضي سوريا، وأي هجوم عسكري في شمال سوريا سيضر بالتأكيد بتركيا وسوريا والمنطقة بأكملها، ويُفيد الإرهابيين".
- هناك عددٌ من العوامل المحددة للرفض الإيراني للعملية التركية المحتملة. ويُعزَى أول تلك العوامل إلى كون مناطق العمليات المعلن عنها تقع بالقرب من دائرة النفوذ الإيراني. ويُعد الرفض الإيراني

لإجراء تركيا عملية عسكرية في منطقة تل رفعت ليس بالجديد، حيث يعود هذا الرفض إلى عام 2019، وذلك لأنه يقع في جنوب تلك المنطقة أحد أهم مراكز الحضور الإيراني في سوريا، وهما بلدتا نُبل والزهراء ذات الأغلبية الشيعية. وتتمثل أهمية البلدتين في كونهما قاعدة ومركز الوجود العسكري الإيراني في ريف حلب الشمالي، الأمر الذي تصبح معه العملية التركية المحتملة بما تحمله من تبعات تهديدًا ضد الحضور الإيراني الميداني والشعبي في محافظة حلب. وستعني السيطرة التركية على منطقة تل رفعت تغييرًا ميدانيًا وديموجرافيًا يخدم سياسات التتريك التي تنفذها تركيا في مناطق عملياتها، وهو الأمر الذي قد يقوض من فاعلية التأثير الإيراني على مناطق نفوذها.

تستهدف العملية التركية المحتملة ضم منطقتي تل رفعت ك بغرض دمج مناطق عمليات درع الفرات، وغصن الزيتون، ونبع السلام، بحيث يتم ربط منطقة جرابلس بمنبج في ريف حلب الشرقي، ومنطقة عفرين بتل رفعت بريف حلب الشمالي.

- يتمثل العامل الثاني من الرفض الإيراني للعملية التركية في احتمال تجدد حافة الصدام العسكري التركي الإيراني. فخلال المواجهات العسكرية التركية مع النظام السوري في أوائل عام 2020، وصل الطرفان الإيراني التركي إلى حافة المواجهة، إلا أنه لم يترتب عليها صدام عسكري نتيجة توصل تركيا وروسيا إلى اتفاق وقف إطلاق النار في ذلك الحين. ومع ذلك، لا يوجد ضامن يحول ضد تجدد مثل هذه المواجهات.
- ينصرف العامل الثالث للرفض فيما يعنيه الضم التركي لمنطقة تل رفعت من توسعة لـ"المنطقة الآمنة" التي تنشد تركيا إتمامها وفق تصورها. وبحسب التصور التركي، فإن تنفيذ المنطقة يتضمن مرحلتين، وتقع خطة ضم منبج وتل رفعت ضمن أهداف المرحلة الأولى. ولكن قد يعني استمرار تركيا في إجراء عمليات عسكرية بدعوى تأمين وتوسيع "المنطقة الآمنة" في شمال سوريا، ارتفاع احتمال قدرة أنقرة على تنفيذ المرحلة الثانية من خطتها والتي تضمن وصول عمق المنطقة إلى محافظتي الرقة ودير الزور، بما يعني الإضرار بمساحات الحضور الإيراني في منطقة شرق الفرات، بالإضافة إلى تعزيز أكبر للدور التركي سواء السياسي أو العسكري في المسألة السورية.
- وبناءً عليه، من غير المرجح أن تتخلى إيران عن رفضها للعملية التركية المحتملة. فحتى في حال تقديم تركيا ضمانات من شأنها عدم الإضرار بالمصالح الإيرانية، يتعارض الهدف التركي من العملية والخاص بإنشاء منطقة آمنة في سوريا مع رؤية الحل الإيراني. فإذا كانت تركيا ترى أن المنطقة الآمنة هي الحل الأمثل لتوطين اللاجئين السوريين العائدين إلى بلدهم، ترى إيران أن الحل يتمثل في عودة اللاجئين إلى مناطق إقامتهم الأصلية في سوريا. ومن ثم تصبح خطط تركيا لإنشاء مناطق آمنة جديدة في سوريا تهديدًا للمصالح وللرؤية الإيرانية للحل في سوريا.

العلاقات الدبلوماسية الإيرانية - الإماراتية ..

بداية جديدة

علي عاطف - باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الحدث

أعلن الدكتور أنور محمد قرقاش، المستشار الدبلوماسي للرئيس الإماراتي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، في 15 يوليو 2022، عن عزم أبو ظبي إرسال سفير إلى العاصمة الإيرانية طهران، وأن دولة الإمارات العربية المتحدة تريد إعادة بناء العلاقات مع إيران؛ حيث أكد قرقاش على أن "الإمارات العربية المتحدة لن تكون جزءًا من محور ضد إيران، وأن أبو ظبي منفتحة على كل ما يحمي الإمارات دون استهداف دولة ثالثة". وأوضح المستشار الدبلوماسي للرئيس الإماراتي أن "فكرة نهج المواجهة مع إيران ليست بالشيء الذي تتبناه الإمارات".

أبرز العناوين ذات الصلة

- الإمارات ترسل سفيرًا إلى إيران ولن تكون جزءًا من "محور" ضدها.
- **قرقاش لـCNN:** نحن ضد أي تحالف عسكري يستهدف إيران وسنرسل سفيرًا إلى طهران.
- الإمارات تعمل على إرسال سفير لإيران.
- **بعد 6 سنوات..** الإمارات تبحث تعيين سفير في طهران.

التعليق

أثّرت حادثة الاعتداء وإضرام النيران في السفارة السعودية بطهران وقنصليتها في مدينة مشهد الإيرانية مطلع عام 2016، ثم ما تلاها من هجمات وعمليات استفزازية إيرانية أو من جانب موالين لطهران ضد مصالح بعض دول الخليج العربي، على مسار العلاقات الدبلوماسية بين الدول الواقعة على ضفتي الخليج العربي. حيث قامت دول الخليج العربية بسحب السفراء أو تخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي مع طهران، وكان من بين هذه الدول دولة الإمارات العربية المتحدة.

وبالتزامن مع جنوح المنطقة إلى التهدئة النسبية مؤخرًا، فقد أطلقت الإمارات وإيران محادثات ثنائية مشتركة جرت عبر زيارات متبادلة بين الطرفين، من بينها تلك الزيارة التي قام بها مستشار الأمن القومي الإماراتي، الشيخ طحنون بن زايد، إلى إيران في ديسمبر 2021، وزيارة أخرى أجراها وزير الخارجية الإيراني، حسين أمير عبد اللهيان، إلى الإمارات في مايو 2022 للتعزية بوفاة الرئيس الإماراتي الراحل الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان.

وانطلاقًا من هذه التطورات، يمكن قراءة تصريحات الدكتور قرقاش في 15 يوليو 2022 على أنها تجيء في سياق ما يلي:

مسار المحادثات الثنائية الدبلوماسية بين أبو ظبي وطهران:

انطلق مسار المحادثات الثنائية بين أبو ظبي وطهران منذ العام الماضي 2021 وأجريا عبره جولاتِ حوارٍ مشتركة شارك فيها مسئولون من البلدين. حيث يبدي الطرفان عزمًا ورغبة في تطوير العلاقات الثنائية؛ من أجل تبادل وجهات النظر بشأن عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، سواء ما يتعلق بعلاقات البلدين أو ببعض الملفات الإقليمية.

وقد تبنّت حكومة الرئيس الإيراني الحالي، إبراهيم رئيسي، منذ مجيئها إلى السلطة في شهر أغسطس 2021 توجهًا يميل إلى الانفتاح وتعزيز العلاقات مع دول الجوار في إطار سياسة "التوجه نحو الشرق" التي أعلنت عنها في أيامها الأولى؛ وذلك أملًا في إحداث تهدئة سياسية تقود إلى تحسين الوضع الاقتصادي المحلي في إيران. حيث يُعد ذلك أمرًا غير مسبوق في إيران عند النظر إلى السياسات الكلية للنظام في طهران، باستثناء فترة حكم الرئيس الأسبق محمد خاتمي (1997-2005).

أطلقت الإمارات وإيران محادثات ثنائية مشتركة جرت عبر زيارات متبادلة بين الطرفين، من بينها تلك الزيارة التي قام بها مستشار الأمن القومي الإماراتي، الشيخ طحنون بن زايد، إلى إيران في ديسمبر 2021، وزيارة أخرى أجراها وزير الخارجية الإيراني.

تعزيز المكاسب الوطنية الإماراتية:

تسعى دولة الإمارات إلى تحقيق التهدئة الإقليمية، والتي يُعد تطوير العلاقات مع إيران أحد منطلقاتها، **حيث إن التصعيد الإيراني في المنطقة قد تسبب خلال الآونة الأخيرة في إلحاق أضرار بالعملية التجارية عبر الإقليم، علاوة على زعزعة استقراره. وعليه، فإن تحييد أو على الأقل الحد من أنشطة إيران الإقليمية التصعيدية عبر اللجوء للحوار المشترك يمكنه أن يعزز مكاسب دولة الإمارات على النحو التالي:**

- تطوير العلاقات بشكل إيجابي بين الدولتين سوف يساعد على نمو مستوى التجارة، خاصة وأن الإمارات وإيران تطلان على الخليج العربي، الذي يُعد أحد أهم المعابر التجارية والنفطية في العالم، والذي يحتضن أيضًا مضيق هرمز الاستراتيجي. كما سيعني هذا جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

وسوف تضمن التجارة عبر المنطقة ككل من زاوية أخرى حجمًا أكثر ضخامة عند الحديث عن إمكانية نمو العلاقات الإيرانية مع مختلف دول الخليج العربية.

- سيدعم تطويرُ العلاقات الإماراتية الإيرانية فرص التوصل إلى حلول لبعض الملفات الأخرى في الإقليم، ومن بينها اليمن الذي تسعى الإمارات إلى التوصل لتسوية سياسية شاملة وتحقيق السلام به.

كما يمكن لتطوير العلاقات أن يمنح أبو ظبي من ناحية أخرى فرصة أكبر للانخراط في المفاوضات النووية الإيرانية مع القوى الكبرى، كأحد الملفات التي يمكن أن تؤثر نتائجُها على الأمن الإقليمي.

تحديات جمّة:

نظرة على الاقتصاد الإيراني خلال شهر يوليو 2022

بسنت جمال - باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

اسم المؤشر	القراءة	تاريخ آخر البيانات المتاحة
سعر العملة	42000	يونيو 2022
معدل التضخم	52.5%	يونيو 2022
سعر الفائدة	18%	يونيو 2022
معدل البطالة	10%	توقعات صندوق النقد الدولي
معدل النمو الاقتصادي	3.7%	توقعات البنك الدولي
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	3%	توقعات صندوق النقد الدولي

المصدر: البنك المركزي الإيراني، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي

التعليق

يمر الاقتصاد العالمي بمرحلة حرجة منذ بداية أزمة كورونا عام 2020 وما تبعها من إجراءات احترازية ترتب عليها توقف حركة التجارة العالمية وعجلة الإنتاج واضطراب سلاسل الإمدادات والتوريد وتراجع النشاط الاقتصادي بشكل عام، ولكن مع عودة الحياة إلى طبيعتها مرة أخرى بحلول عام 2021، وانحسار موجات انتشار وباء كورونا وانتشار عمليات التلقيح على نطاق واسع، عاد الطلب إلى مستوياته المسجلة قبل الجائحة مع عدم قدرة العرض على الارتفاع بنفس الوتيرة، وهو ما نتج عنه ارتفاع شديد في أسعار المواد الخام والسلع الأساسية كالطاقة والغذاء وتكلفة الشحن والنقل. ولهذا شهد العام الماضي ما يُعرف بـ"الدورة الفائقة". وتفاقمت حدة تلك الأزمات مع قيام الحرب الأوكرانية-الروسية مما صب مزيدًا من الوقود على الموجة التضخمية التي شهدها العالم أجمعه.

وبطبيعة الحال، تأثرت إيران بشدة بسبب الصدمات الخارجية التي تلقاها اقتصادها المحلي على مدار العاميين الماضيين، علاوة على تداعيات العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، وبناء على ذلك حذر رئيس غرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة بطهران "مسعود خنساري" منتصف يوليو الجاري من أن الاقتصاد الإيراني يواجه أربعة تحديات رئيسية خلال عام 2022، وهي: الموجة التضخمية، وأزمة المياه والإمدادات الغذائية، واضطرابات سعر الصرف، فضلًا عن عدم الاهتمام بالصادرات غير النفطية، **وهو ما يتبين أدناه:**

تفاقم الموجة التضخمية: شهد الاقتصاد الإيراني ارتفاعًا في معدل التضخم مسجلًا أعلى مستوياته منذ شهر يوليو عام 1995 ليصل إلى 52.5% على أساس سنوي بحلول يونيو 2022 مقابل حوالي 39.3% في مايو السابق، لترتفع أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 82.6%، **لترتفع باقي مكونات مؤشر أسعار المستهلكين على النحو الآتي:**

يتبين من الجدول السابق أن بند الملابس والأحذية بلغ أعلى زيادة سنوية عند 48.7% مقابل 46.8%، يليه بند النقل والمواصلات الذي ارتفعت أسعاره بنحو 43.1% مقارنة مع 42%. وعلى أساس شهري، صعد مؤشر أسعار المستهلكين بنسبة 12.2% خلال يونيو الماضي، بما يمثل أكبر وتيرة ارتفاع منذ عام 1990، مقارنة مع ارتفاع يبلغ 3.5% فقط خلال مايو السابق.

الفئة	مايو 2022	يونيو 2022
الإسكان	29.6	31.4
النقل والمواصلات	42	43.1
الترفيه	29.2	31.5
الاتصالات	7.6	9.8
الأثاث والمعدات المنزلية	30	34.7
الملابس والأحذية	46.8	48.7
السلع والخدمات المتنوعة	33.2	36.3
الصحة	32.6	36.9

أزمة المياه والإمدادات الغذائية: يُمكن إيضاح أزمة الإمدادات الغذائية في إيران عبر شقين أساسيين مترابطين ببعضها بعضًا، يتمثل الشق الأول في ارتفاع أسعار المواد الغذائية فيما يتمثل الثاني في تراجع الإمدادات الغذائية. ويُمكن تفسير ارتفاع أسعار الغذاء في البلاد بما يُعرف بـ"التضخم المستورد"، حيث تبلغ نسبة الواردات الغذائية الإيرانية إلى إجمالي الواردات السلعية حوالي 25%، ولهذا فمن المنطقي أن تتأثر البلاد بالصدمات التضخمية العالمية التي أصابت غالبية الدول حول العالم. وعلاوة على ذلك، قررت الحكومة الإيرانية في الأول من مايو إلغاء دعم سعر الصرف المتاح لاستيراد القمح والمواد الغذائية الأساسية الأخرى وبعض الأدوية. وقد استجاب العديد من تجار التجزئة عبر مضاعفة أسعار السلع الغذائية، لتبدأ الاحتجاجات الشعبية على تلك القرارات في الأيام التالية.

وبالتحول صوب الإمدادات الغذائية التي قد تتراجع بفعل ارتفاع الأسعار، إلا أن هناك العديد من المعوقات الماثلة أمام إمكانية بحث إيران عن مصادر بديلة لوارداتها الغذائية، حيث إن التضخم العالمي المرتفع وارتفاع تكلفة الشحن والقيود المحتملة والعقوبات الاقتصادية على الصادرات قد تجعل هذا التحول مكلفًا. وحتى إن حاولت تلك الدول زيادة إنتاجها الزراعي المحلي فإنها ستواجه عوائق أخرى متمثلة في تفاقم أزمة التغيرات المناخية، وزيادة أسعار مدخلات الإنتاج الزراعية كالأسمدة، فضلًا عن ندرة المياه التي تعاني منها الدولة، حيث حذرت غرفة الصناعة والتجارة الإيرانية من ارتفاع احتمالية حدوث جفاف خلال الفترة القادمة من شأنه أن يعيق نمو الأنشطة الزراعية، مشيرة إلى تكبد هذا القطاع نحو 670 تريليون ريال إيراني منذ بداية الموسم الزراعي الحالي.

وتشير الإحصاءات إلى أنه منذ سبتمبر 2021 وحتى نهاية مايو 2022، بلغ الحجم الإجمالي للمياه المخزنة في السدود في جميع أنحاء إيران حوالي 27.6 مليار متر مكعب، مما يشير إلى انخفاض بنسبة 6% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وبناء على ما سبق، كافح أفراد الشعب الإيراني من أجل تغطية نفقاتهم الأساسية خلال السنوات الثلاث الماضية. وبحلول أوائل عام 2022، وصلت نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر إلى 30%، مع توقعات بأن تساهم الصدمات الخارجية والقرارات الداخلية في تراجع القوة الشرائية للمواطنين الإيرانيين مما سيسفر في نهاية المطاف عن ارتفاع حاد في نسب الفقر.

انخفاض حاد في قيمة العملة: أعلن البنك المركزي الإيراني عن ثبات سعر صرف الريال الإيراني مقابل الدولار الأمريكي عند 42 ألف ريال، وذلك على الرغم من تراجع عملتها المتداولة في السوق السوداء إلى 332 ألف ريال إيراني مقابل الدولار بحلول منتصف يونيو الماضي، ويمثل ذلك تغيرًا بنسبة 4.4% مقارنةً بأوائل الشهر حينما تم تداوله عند 318 ألف ريال مقابل الدولار. ويشكل "سعر الصرف" المتدهور للدولار والعملات الصعبة الأخرى في إيران عبئًا إضافيًا على الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، مما سيؤدي إلى إرسال الأسعار إلى مستويات مرتفعة للغاية.

عدم الاهتمام بالصادرات غير النفطية: تعتبر صادرات النفط والغاز الطبيعي من أهم المنتجات التصديرية لطهران، حيث تمثل نحو 82% من العائدات التصديرية للبلاد، حيث يتميز الاقتصاد الإيراني بقطاعاته الهيدروكربونية والزراعية والخدمية، ولهذا فإن النشاط الاقتصادي والإيرادات الحكومية لا تزال تعتمد على عائدات النفط المذبذبة. وكشفت بيانات رسمية أن صادرات إيران من النفط والغاز الطبيعي تراجعت إلى النصف بحلول شهر مايو بسبب المنافسة مع روسيا في الأسواق الآسيوية، حيث بلغت 400 ألف برميل يوميًا مقارنة مع 820 ألف برميل يوميًا في شهر مارس. وفي هذا الشأن ينبغي على الحكومة الإيرانية أن تتجه لتنويع مصادر عملاتها الأجنبية بسبب التذبذب السريع الذي يشهده قطاع النفط بين الانخفاض خلال أزمة كورونا والارتفاع خلال الحرب الأوكرانية.

ونتيجة لتلك التحديات، يتوقع صندوق النقد الدولي أن يتجاوز معدل البطالة في إيران نحو 10% خلال العامين الجاري والمقبل، لتبلغ 10.2% خلال عام 2022، ونحو 10.5% بحلول عام 2023، في حين من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنحو 3% خلال عام 2022. فيما توقع البنك الدولي أن ينمو الاقتصاد الإيراني بنسبة 3.7% في عام 2022.

وبالتركيز على العلاقات التجارية بين طهران ودول المنطقة، يتضح أن الصادرات السلعية المصرية المُوجهة إلى إيران بلغت نحو 1.03 مليون دولار فقط بحلول نهاية عام 2021 مقارنة مع مستوى بالغ 1.62 مليون دولار خلال عام 2020، فيما سجلت الواردات السلعية المصرية القادمة من إيران حوالي 12.32 مليون دولار خلال العام الماضي مقارنة مع 11.52 مليون دولار خلال عام 2020.

أما عن تركيا، فقد بلغت الواردات الإيرانية من تركيا نحو 1720 مليون دولار خلال العام الماضي مقابل حجم صادرات يصل إلى 2663.85 مليون دولار في العام نفسه. وبالتحول صوب المملكة العربية السعودية، يتجلى ثبات الواردات الإيرانية من المملكة عند 0.25 مليون دولار فقط خلال عامي 2020 و2021. وأخيرًا، تعتبر الإمارات العربية المتحدة من أهم الشركاء التجاريين لإيران، حيث بلغت الواردات الإيرانية من الإمارات حوالي 3223.91 مليون دولار لتسجل صادراتها حوالي 341.34 مليون دولار خلال عام 2021، وذلك وفقًا لأحدث البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

انضمام إيران لـ«بريكس»..

هل من فوائد؟

فردوس عبد الباقي - باحث بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الحدث

أشار المتحدث باسم وزير الخارجية الإيرانية "سعيد خطيب زاده" إلى أن إيران قدمت طلبًا للانضمام إلى عضوية "بريكس" المجموعة التي تمثل 40% من سكان العالم و30% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، واعتبر أن عضوية بلاده "ستحقق قيمة مضافة للجانبين". تزامن هذا الطلب مع تصريح المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية "ماريا زاخاروفا" بتقدم الأرجنتين بطلب للانضمام للمجموعة.

أبرز العناوين ذات الصلة

- إيران تقدم طلبًا للحصول على عضوية في مجموعة "بريكس".
- **"تسنيم":** إيران تقدمت بطلب انضمام إلى مجموعة "بريكس".
- إيران تتقدم بطلب للانضمام إلى مجموعة بريكس للاقتصادات الناشئة.

التعليق

في إطار أن إيران تسعى لخيارات بديلة لإحياء اقتصادها والتوازن في علاقاتها الخارجية، فإذا وافقت الدول الأعضاء على انضمام إيران، فسيعود الأمر عليها من خلال عدة فوائد؛ حيث يمكن لإيران المشاركة في التقدم المطرد الذي تحققه الدول الأعضاء في التعاون المالي ككيان مستقل، إذ لدى المجموعة اتفاقية بنك التنمية والاحتياطي الطارئ التي تساهم في إنقاذ الأعضاء من ضغوط السيولة العالمية.

كما أن للمجموعة مبادرة رئيسية تتمثل في إنشاء نظام دفع بديل للابتعاد عن نظام "سويفت" العالمي، كي لا تتأثر الدول الأعضاء بالعقوبات مثل تلك التي تم فرضها على روسيا جراء الحرب الروسية الأوكرانية، أو تلك المفروضة مسبقًا على إيران ذاتها والصين.

وجدير بالذكر أن إيران ستكون لها إضافة بانضمامها للمجموعة، حيث تمتلك طهران ربع احتياطات الشرق الأوسط من النفط، وثاني أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم، بما سيجعل انضمامها مع روسيا في كيان واحد ذا تأثير قوي في مطالبات الغرب بالغاز الطبيعي في ظل انقطاعه من روسيا في ظل الحرب، وسيقوي علاقتها مع أطراف المجموعة التي لها مطالبات مرتفعة من الطاقة في العالم وهي الصين والهند.

وانطلاقًا من أن إيران تريد استمرار الأمر الواقع فيما يخص الاتفاق النووي بعد النظر إلى فشل جولات المفاوضات مع الولايات المتحدة، فإن إيران –إذا تحقق طلبها في الانضمام لبريكس- فهي تنضم لأكثر دولتين تراهما الولايات المتحدة منافسًا لها (الصين وروسيا)، وهو ما قد يمثل ورقة ضغط إضافية في المفاوضات النووية. ففي ظل السياسة الإيرانية المناوئة للغرب بقوة منذ تولي الرئيس الحالي "إبراهيم رئيسي"، فإن توسع إيران في علاقاتها مع الشرق نتيجة طبيعية، ظهر -على سبيل المثال- في انضمام طهران لمنظمة شنغهاي للتعاون، ثم تقديم طلب الانضمام لبريكس، بما ينعكس في المستقبل على قوة إيران في الاتفاق النووي إذا تم إحياؤه.

من جانب آخر، قد يعزز انضمام إيران لبريكس علاقتها مع كل من الهند وروسيا في إطار ممر "شمال- جنوب" بين إيران والهند وروسيا، إذ تعد الهند ثاني أكبر اقتصاد في الكتلة بنسبة 13% بعد الصين التي تشكل 70%. بالإضافة إلى أن الانضمام سيدعم الاتفاق الصيني الإيراني الذي تم توقيعه لمدة 25 عامًا لتعميق التعاون في العلاقات الدفاعية والأمنية والاقتصادية، وتلبية احتياجات الصين من الطاقة، مما يدعم أن تكون إيران نقطة ربط بين دول بريكس وبين ممرات الطاقة والأسواق الدولية.

أما عن العراقيل التي يُمكن أن تواجه طهران في مسألة الانضمام، فستكون أمام تباين مصالح الدول الأعضاء، أو الأعباء التي يتحملها الأعضاء، فإذا كان من المتوقع أن تصبح بريكس وسيلة لتجاوز العقوبات الغربية، فستجد الهند -على سبيل المثال- نفسها أمام موقف متناقض بين مشاركتها في بريكس وبين مشاركتها في الحوار الأمني الرباعي.

في النهاية، تعد رغبة قوى إقليمية بالانضمام لبريكس، مثل مصر والسعودية وتركيا، إشارة إلى مساعي بريكس كي يكون لها ثقل إقليمي في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى ثقلها الدولي، وقد يخدم فيما بعد النفوذ الصيني والروسي في المنطقة، بالإضافة لما قد يعود على القوى الإقليمية من فوائد.

تطورات جيوسياسية في العلاقة الإيرانية بدول المنطقة: فرص وعوائق

د. محمد مجاهد الزيات - المستشار الأكاديمي بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

صرح وزير الخارجية الإيراني، في 21 يوليو 2022، بأنه أجرى اتصالات مع وزير الخارجية العراقي بناء على طلبه فيما يتعلق بعقد جول سادسة من المفاوضات بين السعودية وإيران، بمستوى تمثيل سياسي أعلى، وبصورة علنية، وأن إيران رحبت بذلك بصورة كبيرة، وينتظر تحديد الموعد لعقد هذا اللقاء. وقد تزامن هذا التوجه مع حديث إيراني عن إرسال الإمارات والكويت سفيرًا إلى هناك، فضلًا عن تصريح لوزير خارجية العراق مؤخرًا بأن العراق قد توسط في مفاوضات غير معلنة بين إيران وكل من الأردن ومصر، وهذه التطورات تعد أمرًا جديدًا لتعامل إيران مع دول المنطقة وليس دول الخليج فقط.

الشأن الإيراني وجولة بايدن

إن تقييم هذه التطورات ودلالاتها يرتبط بالتداعيات الناتجة عن زيارة بايدن والقمم التي عقدها سواء في إسرائيل أو في جدة، فالرئيس الأمريكي جاء إلى المنطقة محملًا بثلاثة ملفات أساسية، **أولها،** ملف الطاقة بالدرجة الأولى وهو ما تركز النقاش عليه، سواء مع السعودية منفردة أو داخل القمة الخليجية. **وثانيها** وكان واضحًا هو كيفية دعم إسرائيل وقدراتها العسكرية في محاولة لكسب تأييد اللوبي الصهيوني داخل الولايات المتحدة قبل انتخابات التجديد النصفي للكونجرس في شهر نوفمبر المقبل، وكان الرئيس الأمريكي واضحًا في تحديد صهيونيته خلال زيارته الأربعين إلى إسرائيل منذ أن دخل العمل السياسي، وتحدث عن دعم عسكري واستخباري وأمني كبير، وتطوير وشراكة في دعم القدرات العسكرية الإسرائيلي ومشروعاتها لتطوير أنظمة الدفاع الجوي الأكثر حداثة، وتحدث بلهجة في تل أبيب حول إيران كان واضحًا أنها تستجيب للضغوط الإسرائيلية عندما تحدث عن إمكانية اللجوء إلى القوة لمنع إيران من الحصول على الأسلحة النووية، وتحدث كذلك عن عملية دمج إقليمي لإسرائيل، وإنشاء نوع من التحالف الإقليمي في مواجهة إيران. أما الملف **الثالث،** فهو يرتبط برغبة ومحاولة الولايات المتحدة أن تدمج إسرائيل في المنطقة، وتدعم علاقاتها مع الدول الفاعلة والمؤثرة في تطورات الإقليم، وجزء أساسي من هذا هو تأكيد الولايات المتحدة على وجود خصم مشترك لكل من إسرائيل ودول المنطقة التي ترغب في دمج إسرائيل معهم، وتظل إيران هي المرشح الأمريكي الأول للقيام بدور هذا الخصم المشترك.

وعندما ذهب إلى جدة تغير الأمر عندما أجرى حوارات مختلفة مع القيادة في السعودية، وكذا مع القادة الخليجيين والعرب الذين التقى بهم، سواء في القمة أو في لقاءات ثنائية. وفيما يتعلق بزيارته إلى السعودية، كان هناك ملفان أساسيان، **الأول** ملف الطاقة لإقناع السعودية ودول الخليج بزيادة الإنتاج النفطي حتى يواجه الأزمة التي تعاني منها أوروبا والولايات المتحدة ذاتها؛ لأن أسعار البترول التي ارتفعت زادت من نسبة التضخم العالمي وفي الدول الغربية على وجه الخصوص، وبدأ المواطن العادي يشعر بتداعيات ذلك بصورة كبيرة على الأمور المعيشية، وبدأت أوروبا تتخذ مواقف تؤثر على تحالفها فيما يتعلق بالأزمة الأوكرانية، وسقط رئيسا وزراء في بريطانيا وإيطاليا، وهناك حديث عن تفكك تحالفات أخرى في دول أوروبية. إذن أزمة الطاقة مستحكمة.

والثاني اهتم بملء الفراغ الذي يُمكن أن تملأه كل من الصين وروسيا، والغريب أن بايدن غير مواقفه وتصريحاته المرتبطة بالمنطقة وبالسعودية على وجه الخصوص خلال زيارته عن مثيلتها من قبل والتي كان يؤكد فيها عدم الحاجة الأمريكية إلى المنطقة أو بترولها، لكن المواجهة السعودية له خلال القمة أكدت له سقوط نظريات كثيرة كان يلتزم بها الأمريكيون أو يتصورون أنها لا تزال قائمة. لقد حاول بايدن خلال الزيارة إقناع الدول بنوع من التحالف أو التنسيق العسكري على مستوى الدفاع الجوي في مواجهة أية تهديدات من إيران، إلا أنه لم يسمع ردًا شافيًا، وفي التقدير فإن الزيارة فشلت في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

يمثل الملف الإيراني جزءًا أساسيًا في الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، ولذا كان الموقف السعودي والخليجي من إيران لافتًا، الحديث كان عن دعوة إيران إلى المشاركة والتعاون مع دول المنطقة، بل أكثر من ذلك عندما تمت مخاطبة إيران بـ"الجمهورية الإسلامية الإيرانية" وليس إيران، وهي الصيغة التي تفضلها إيران وتعبر عن نوع من التهدئة في التعامل الإعلامي بين الطرفين.

تحركات إقليمية في توقيت مهم

جاء الاتصال العراقي بإيران بعد يومين فقط من القمة الخليجية، وأكدت مصادر عراقية أن اتصالات سعودية جرت مع رئيس الوزراء العراقي خلال حضوره القمة التي عقدت في جدة حول قيام العراق بإجراء الاتصالات المناسبة مع إيران لعقد جولة مباحثات ورفع درجة التمثيل، ولا شك أن الموقف الخليجي مساند تمامًا للموقف السعودي، وهناك ما يؤكد على أن هناك اتفاقا خليجيًا على هذا المستوى، ما يعني أن هناك مقدمة لنوع ما من المصالحة مع إيران، بما يعني احتمالية حدوث تطورات جيوسياسية مهمة على مستوى التعامل داخل المنطقة وخارجها.

نجاح محاولات التفاهم مع إيران تشير إلى أن يكون الموقف مختلفًا في تقدير إسرائيل لهذه الخطوة، فهذا سيعني انتهاء أو فشل الضغط الإسرائيلي لوضع إيران كخطر أو كعدو يستدعي أن يكون هناك تحالف لدول المنطقة لمواجهته

من المرجّح أن تتناول الاتصالات المحتملة بين السعودية وإيران بوضوح بعض القضايا الشائكة، من بينها الأزمة اليمنية بالتحديد وكيفية الخروج منها إلى حل سياسي. ولا شك أن تصريحات الرئيس الإيراني في شهر يونيو 2022، التي بدأت تتحدث عن ضرورة حل سياسي في اليمن لأول مرة، يعني التحرك للوصول إلى حل لتلك الأزمة، مع وجود مرجعيات يمكن للطرفين الالتزام بها. وإذا حدث التفاهم السعودي الخليجي مع إيران، فإن ذلك يعني تغييرًا لموازين القوى والحركة السياسية داخل منطقة الشرق الأوسط على اتساعها، وبالتالي تصبح إيران المنبوذة من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل طرفًا مقبولًا، وربما تصاعد التفاهمات على هذا المستوى.

إن نجاح محاولات التفاهم مع إيران تشير إلى أن يكون الموقف مختلفًا في تقدير إسرائيل لهذه الخطوة، فهذا سيعني انتهاء أو فشل الضغط الإسرائيلي لوضع إيران كخطر أو كعدو يستدعي أن يكون هناك تحالف لدول المنطقة لمواجهته. ويعني من جهة أخرى، رسالة من دول الخليج والمنطقة للولايات المتحدة أن ما تطرحه الإدارات الأمريكية المتعاقبة عن احتياج دول المنطقة إلى الأمن في مواجهة عدو، لم يعد مطروحًا، أي إن دول المنطقة لم تعد تقبل إملاءات عليها، وأن الدول التي تسعى إلى أن يكون لها تأثير في المنطقة عليها أن تستند إلى قاعدة الشراكة بين دول المنطقة.

ومن اللافت هنا أيضًا، وهو أمر له أهميته سواء فيما يتعلق بالعلاقة مع الولايات أو علاقة المنطقة بإيران، أنه خلال زيارة بايدن أعلن موافقة الولايات المتحدة على أن ترأس السعودية مجموعتين من القوات العسكرية سُميتا المجموعة 153 بالبحر الأحمر و150 ببحر عمان، ويعني

ذلك محاولة لتشكيل حلف عسكري، أو قوة بحرية عسكرية تعمل تحت قيادة الأسطول الخامس الموجود في البحرين، لكنه لم يحدد الهدف من هذه المجموعات، في مواجهة من؟ ومن سيشارك فيها؟. وفي التقدير فإن الإعلان عن رئاسة السعودية لهذه المجموعات يعتبر محاولة لجذب السعودية للمشاركة، فالمجموعة 153 شاركت في مناورة شاركت فيها إسرائيل وعدد من دول المنطقة، فهل هذه محاولة لدمج إسرائيل عسكريًا؟ ومع استبعاد النجاح المحتمل لهذه المحاولة، تظل محاولة من الولايات المتحدة للحفاظ على استمرار العداء بين السعودية ودول المنطقة وإيران، وبالتالي فإن التطور الجاري بين السعودية وإيران إذا وصل إلى نتائج إيجابية كما هو مقدر له فسيعني أن هذه المشروعات لن يقدر لها النجاح.

ختامًا، إن هناك تطورات جيوسياسية هامة تتم صياغتها وترتيباتها، سواء التطورات بين دول المنطقة أو التطورات العالمية، والتي تنعكس على ما تشهده المنطقة أيضًا، وتسعى الدول الإقليمية إلى صياغة مواقف تكفل لها حماية أمنها القومي وعدم الوقوع في سياسات الدول الكبرى. ولعل قمة طهران التي حضرها رؤساء روسيا وإيران وتركيا في أعقاب زيارة بايدن قد أعطت رسائل واضحة، حيث أسفرت عن ضغوط روسية إيرانية على تركيا لتأجيل عمليتها في شمال سوريا، وقد صرح الرئيس التركي بأن العملية لا تزال مدرجة على جدول الأعمال، وهو ما يعني أنها مؤجلة حاليًا كنوع من الاستجابة التي تمت للموقف الروسي والإيراني، وهو ما يعني مزيدًا من التفاهمات بينهم، ورغبة تركيا كذلك في التعبير عن موقفها من تجاهل الولايات المتحدة لها، واستمرار رفض صفقة الطائرات التي طلبتها تركيا.

وبالتالي على دول المنطقة أن تهتم بهذه التطورات التي يمتد تأثيرها لكافة المستويات وتؤثر في مستقبل المنطقة، وقد تعيد هيكلة العلاقات بين دولها، ومصر حاضرة بالتعامل الإيجابي مع هذه التطورات التي تؤكد حضورها وترسخ دورها ومكانتها الإقليمية.

الموقف العربي من طهران

قراءة في بيانات قمة جدة للأمن والتنمية

محمد عبد الرازق - باحث أول بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

كانت إيران حاضرة بقوة -بكل ملفاتها الفرعية المتراوحة بين الملف النووي ونشاطها في الإقليم- على الأجندة المفترضة لجولة الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة من 13 إلى 16 يوليو 2022، وشملت زيارة إلى كل من إسرائيل والسعودية، وتخللتها قمة جدة للأمن والتنمية التي عُقدت بحضور قادة الدول الخليجية ومصر والعراق والأردن إلى جانب الولايات المتحدة. ومن هذا المنطلق يصبح البحث في البيانات التي خرجت عن هذه القمة، سواء كلمات القادة خلالها أو البيان الختامي للقمة الخليجية الأمريكية أو البيان الختامي لقمة جدة للأمن والتنمية أو حتى البيانات الخاصة باللقاءات الثنائية التي عقدها الرئيس الأمريكي وعدد من القادة العرب، أمرًا ضروريًا لتصور رؤية الإقليم لطهران.

ويمكن في هذا الإطار الوقوف على بعض الملاحظات التي تبلور هذه الرؤية:

ضرورة الحظر النووي في منطقة الشرق الأوسط:

بدا من خلال عددٍ من الكلمات التي ألقاها الزعماء العرب في قمة جدة والبيانات الثنائية مع الولايات المتحدة أن الدول العربية لا تنظر إلى إيران بوصفها الخطر النووي الوحيد في المنطقة، وأن سعيها إلى منع حيازة دولة من دول المنطقة لسلاح نووي لا يتوقف عند إيران وإنما يشمل دولًا أخرى. وقد اتضح ذلك من خلال تأكيد هذه البيانات والكلمات على ضرورة اتخاذ خطوات عملية تفضي إلى نتائج ملموسة باتجاه إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، والحفاظ على منظومة عدم الانتشار، وكذلك دعم معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بهدف عدم انتشار هذه الأسلحة في المنطقة.

ويمكن الإشارة ضمنيًا في كل هذه الكلمات إلى إسرائيل لكونها الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي ترفض التوقيع على معاهدة الحد من الانتشار النووي، وتمضي في تطوير برنامجها النووي دون أي قيود أو ضغوط دولية، مما يمثل تهديدًا للأمن القومي العربي ولمفهوم الأمن الإقليمي المتكامل. وهي إشارة مهمة للقادة العرب، خاصة في توقيت هذه القمة التي جاءت بعد زيارة الرئيس الأمريكي إلى تل أبيب.

مبادئ حسن الجوار كركيزة للعلاقات مع إيران:

ركز القادة العرب، وخاصة الخليجيين، في كلماتهم وكذلك في البيانات الختامية والثنائية للقمة فضلًا عن تصريحات المسئولين بعد القمة على أن مبادئ حسن الجوار هي الركيزة الأساسية لتطوير سبل التعاون والتكامل بين دول المنطقة، بشكل قائم على الحوار والتعاون الاقتصادي والتنسيق الأمني تخدم بشكل مباشر مصالح شعوب المنطقة، مع إعلاء مبادئ احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شئونها الداخلية.

وعلى الرغم من أن هذه البيانات لم تذكر إيران بصورة محددة في إطار تحديد أطر العلاقة بين دول الجوار الإقليمي، فإن مجمل هذه الأقوال يحمل إشارة -في حد ذاته- إلى أن الدول العربية ترى تغليب لغة التعاون والحوار مع إيران عوضًا عن اللغة الصراعية التي كانت السمة الأساسية للخطاب بين دول الخليج على وجه الخصوص من جانب وإيران من جانب آخر خلال السنوات الماضية، على أن يكون ملف التدخل في الشئون الداخلية للدول أحد الملفات الرئيسية محل النقاش بينهم وبين طهران.

وكانت كلمة ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان خلال قمة جدة إشارة واضحة في هذا الخصوص، ومجملة لهذه الرؤية الخليجية، خاصة وأنها الكلمة الوحيدة للقادة العرب التي ذكرت إيران بشكل خاص، فقال: "ندعو إيران باعتبارها دولة جارة يربطنا بشعبها روابط دينية وثقافية إلى التعاون مع دول المنطقة والتي تكون جزءًا من هذه الرؤية من خلال الالتزام بمبادئ الشرعية الدولية، وعدم التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى، والتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والوفاء بالتزاماتها في هذا الشأن".

لا تحالف عسكري ضد إيران:

يُلاحظ في البيانات التي خرجت عن قمة جدة للأمن والتنمية وكلمات القادة العرب خلالها خلوها تمامًا من أي حديث عن أي اصطفاف عربي أو إقليمي في تحالف موجه ضد إيران، وذلك على الرغم من أن كافة التقارير الغربية التي سبقت جولة بايدن إلى الشرق الأوسط، وحتى أثناء زيارته إلى تل أبيب، كانت تشير بوضوح إلى أن مسألة تأسيس تحالف إقليم يضم دولًا عربية مع إسرائيل لمواجهة التهديدات الإيرانية ستكون مسألة تباحث ونقاش أساسية أثناء القمة واللقاءات الفردية التي يعقدها بايدن مع القادة العرب.

ونجد أن مسألة مواجهة التهديدات الإيرانية لم ترد بشكل واضح في هذه البيانات والكلمات إلا في موضعين أساسيين، الأول هو كلمة الرئيس جو بايدن أمام القمة والتي أكد فيها أن الولايات المتحدة ستعمل مع دول المنطقة لمواجهة التهديدات الإيرانية، وفي الوقت نفسه تبحث عن الحل الدبلوماسي لمواجهة البرنامج النووي الإيراني، وأن الولايات المتحدة ستضمن أن إيران لن تحصل على سلاح نووي بكل تأكيد. أما الموضع الآخر فكان البيان الأمريكي السعودي المشترك الذي صدر عن لقاءات بايدن بكل من العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمير محمد بن سلمان، والذي ذكر أن الجانبين شددا على ضرورة ردع التدخلات الإيرانية في الشئون الداخلية للدول، ودعمها للإرهاب من خلال المجموعات المسلحة التابعة لها، وجهودها لزعزعة أمن واستقرار المنطقة.

ويشير هذا كله إلى أن الدول العربية، وفي القلب منها الدول الخليجية، وجدت أن المتغيرات الدولية والإقليمية الجارية تجعل من غير مصلحتها أن تصطف في مواجهة إيران، لكونها طرفًا إقليميًا محوريًا في المنطقة، ومن الأفضل التعامل معها من منطلق الحوار لمعالجة الملفات العالقة، عوضًا عن بدء مرحلة جديدة من الصراع. ويمكن قراءة ذكر البيان الختامي للقمة لإيران بوصفها "الجمهورية الإسلامية الإيرانية" وهو الاسم الرسمي المفضل لدى القادة الإيرانيين، بأنه رسالة على هذا التوجه.

إجمالًا، برهنت قمة جدة للأمن والتنمية على بروز رؤية جديدة للأمن الإقليمي مغايرة لما كانت عليه خلال السنوات الماضية، قوامها التعاون والتكامل لتحقيق المصالح المتبادلة عوضًا عن الصراع. وتوضح لغة الخطاب التي اعتمدتها الدول الخليجية تحديدًا خلال القمة وما تلاها أنها باتت على قناعة بأن المصالحة مع إيران هي ما سيؤدي إلى إحلال الأمن الإقليمي وحلحلة القضايا والملفات العالقة بدلًا من التوجه نحو مزيد من الصراع السياسي أو حتى العسكري. وتمثل الأنباء التي تواترت بعد القمة حول قُرب إرسال كل من الإمارات والكويت سفراء إلى طهران، وعقد جولة مباحثات قريبًا بين وزيري خارجية السعودية وإيران بوساطة عراقية، والترحيب الإيراني الرسمي بدعوات الحوار والتعاون الإقليمي؛ كلها مؤشرات على ذلك.

هل اقتربت

المباحثات النووية في فيينا من نهايتها؟

د. محمد مجاهد الزيات - المستشار الأكاديمي بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

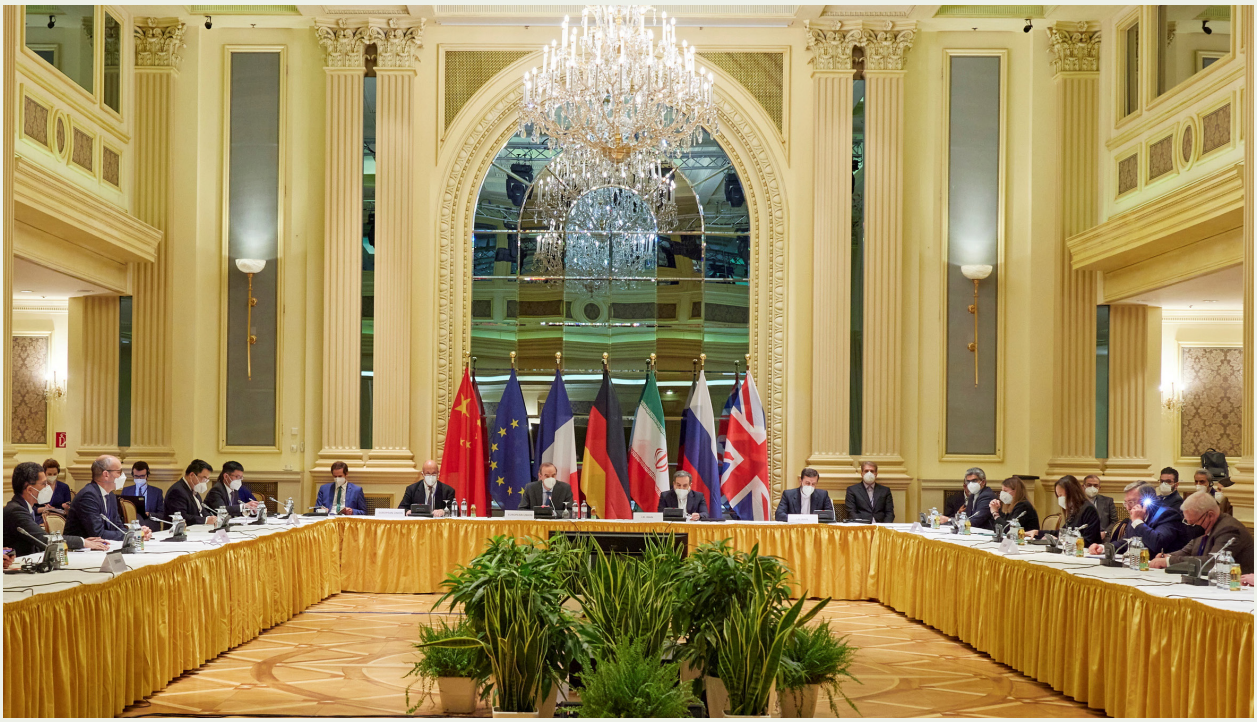

أعلن ممثل الاتحاد الأوروبي أن المفاوضين في فيينا قد توصلوا إلى نص يعتبر السبيل الوحيد لإحياء الاتفاق النووي وقد تم توزيعه على الأطراف المشاركة انتظارًا لموافقة أو إقرار العواصم المشاركة لهذا النص، ويمكن التوقيع عليه، وعلى الرغم من أن ممثل الاتحاد لم يكشف عن طبيعة النص الذي تم التوصل إليه قبل مغادرة الوفود، لكنه أوضح أنه تم التوصل إليه بعد تقديم تنازلات متبادلة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، وأنه يمكن الوصول لاتفاق سريع إذا ما وافقت طهران عليه.

وقد أعلنت الخارجية الأمريكية أن النص الموزع هو السبيل الوحيد لإحياء الاتفاق، وأن واشنطن على استعداد لإبرام اتفاق في أسرع وقت ممكن، من جانبها أعلنت إيران عن تقدم نسبي في المباحثات

خلال الجولة الأخيرة، ومع ذلك لا يمكن القول إنه قد تم الانتهاء من المباحثات أو تم التوصل لنص اتفاق نهائي وأنها ستقدم وجهة نظرها فيما عُرض عليها وستناقش ما طرح عند عودة الوفد لطهران.

من ناحية أخرى، أعلن ممثل روسيا أن هذه الصيغة لم يقدمها الاتحاد الأوروبي وحده بينما شاركت فيها الأطراف المختلفة، كما يرى أن هذه الصيغة حققت تقدم نسبي يمكن التصديق عليه والوصول لنتيجة إيجابية بخصوصه.

المناخ المصاحب لجولة المباحثات

كانت الجولة الأخيرة قد سبقها نحو ثمان جولات في فيينا بصورة أساسيها، تم من خلالها مناقشة كل القضايا، كما رفعت إيران سقف مطالبها وحددت الولايات المتحدة الأمريكية مواقفها من تلك المطالب، وقد أكدت مصادر في الجولة الثامنة بالتحديد أن واشنطن كانت مستعدة لتقديم تنازلات تتجاوب مع رغبة إيران خاصة فيما يتعلق برفق الحرس الثوري من قائمة الإرهاب الأمريكية، وأن الرئيس الأمريكي قدم تنازلًا كبيرًا بخصوص هذا الموضوع، إلا أن الضغوط الإسرائيلية المكثفة والخليجية التي يقلقها نشاط الحرس الثوري وأذرعه في المنطقة تسببت في تغيير موقف الإدارة الأمريكية، وعليه عاد تأكيد الرئيس الأمريكي على عدم قدرته على رفع الحرس الثوري الإيراني، بجانب تحركات مماثلة داخل الكونجرس قد فرضت عليه ضغوطًا إضافية أدت لتراجعه مما أفشل الجولة الثامنة تمامًا.

وقد أعقب ذلك جولة من المباحثات غير المباشرة في الدوحة خلال يونيو الماضي لم تنته بنتيجة إيجابية وأن كانت حددت مواقف الطرفين بصورة أكثر وضوحًا من القضايا المطروحة، حول ما الذي سيتم الموافقة عليه؟ وما هي المفروض بصورة كاملة؟ بخصوص تلك المطالب.

وتحركت إيران خلال فترة تجميد المفاوضات بصورة كبيرة خارج إطار الاتفاق المجمد، حيث رفعت نسبة التخصيب من اليورانيوم لنسبة 60% وهو ما أعلنته بوضوح، وقامت بتركيب أجهزة طرد مركزي أكثر تطورًا M6 ، وهي أعلى نسبة توصلت لإنتاجها ما يعني أنها تستطيع أن تخصيب اليورانيوم في زمن كثير، وهو ما سبب قلقًا لدى الأطراف الدولية المعنية، في الوقت ذاته أوقفت إيران التعامل مع وكالة الطاقة الذرية ومنعت وصول مفتشي الوكالة لمنشأتها، كما أوقفت كاميرات المراقبة التي تتابع أنشطتها في المواقع النووية المختلفة، اعتراضًا على تقارير صادرة عن الوكالة اعتبرتها طهران أنها منحازة .

قضايا الخلاف وما تم فيها

تركزت قضايا الخلاف في الجولة الأخيرة والتي استمرت أربعة أيام حسب المصادر المتابعة لها في عدد من القضايا: نووية، واقتصادية وسياسية.

وفيما يتعلق بالقضايا النووية، فقد كان وقف تخصيب اليورانيوم من أهم تلك القضايا بنسبة تتجاوز 3.5%، ومناقشة ماذا يتم بنسبة اليورانيوم المخصب التي تتجاوز هذا المعدل، وضرورة الشفافية الإيرانية فيما يتعلق بما تمتلكه من كميات مخصبة والنظر في نقلها حسب الاتفاق القديم لروسيا وإعادتها للاستخدام السلمي فيما بعد.

بجانب مطالبة إيران بإغلاق الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحقيقاتها فيما يتعلق بالمواقع التي حددتها ورصدت فيها آثار لليورانيوم المخصب، وكانت طهران لم تبلغ عنها سابقًا، بسبب المعلومات التي قدمت للوكالة من قبل إسرائيل، وقد أعلنت إيران أنها قدمت إجابات لم يعتد بها من قبل الوكالة لكنها لم تناقش هذا الموضوع، ويرجح أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية في وافقت على تجاوز تلك النقطة على أن تبدي حسن النية بعد ذلك في الدخول لتلك المواقع ومراقبتها كأمر لاحق.

وحول القضايا غير النووية، تركزت في ضرورة رفع الحرس الثوري من قائمة الإرهاب، وقد حسمت تلك القضية نتيجة الرفض الأمريكي، لكن البحث عن صيغة كما ترجح المصادر أن يتم تعليق العقوبات المفروضة على الحرس الثوري دون رفعه من قائمة الإرهاب، ما يمثل حلا وسطًا يحقق شيء لإيران ويبقي على الموقف الأمريكي بهذا الخصوص.

من ناحية أخرى، تظل قضية المطالبة الإيرانية بالإفراج الفوري عن أرصدتها ورفع العقوبات المفروضة التي تجاوزت ما كان مقررًا في الاتفاق الموقع 2015، وحزم العقوبات التي فرضها الرئيس ترامب خلال فترة حكمه، وتحدثت المصادر عن أن الصيغة الوسط على هذا المستوى قد تضمنت تعليق العقوبات دون الغائها بما يسمح لإيران بالتعامل من خلالها، ورفع العقوبات الموقعة على قطاعي الغاز والبترول، ارتباطًا بحاجة الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجية لدخول الانتاج الإيراني من الغاز والبترول للسوق العالمية لمواجهة الأزمة التي يعاني منها العالم على خلفية الحرب الأوكرانية وتداعياتها ولتخفيف نسبة التضخم التي تعاني منها المجتمعات الغربية ومن بينها المجتمع الأمريكي، على أن ينظر في العقوبات الأخرى لاحقا.

وتدور النقطة الثالثة على هذا المستوي حول رفض الولايات المتحدة الأمريكية تقديم أي تنازلات في العقوبات المفروضة على البرنامج الصاروخي المفروض على إيران، وأن كانت تلك العقوبات لا تحول دون اتصالات أو علاقات إيرانية مع كل من روسيا والصين لتطوير هذا القطاع، خاصة وأن قرار مجلس الأمن الذي كان يحكم هذا الموضوع قد انتهت مدته بصورة كبيرة.

وخلاصة القول، فإن ما تم التوصل إليه خلال هذا الاتفاق هو تقديم تنازلات لتحريك الأمور للوصول للاتفاق القديم على ما هو عليه مستهدفة وضع السقف الخاص بالبرنامج النووي الإيراني وعدم قدرة إيران للوصول لنسبة تخصيب 60% والتي قد تصل إلى 90% فيما بعد وهو ما يتيح لها انتاج القنبلة النووية، ووقف التحركات الإيرانية على هذا المستوى، والعودة لفرض الرقابة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية على البرنامج النووي الإيراني لتكبيلها ولتجميد اتجاهاتها لتصنيع القنبلة الذرية، في الوقت الذي تحصل فيه إيران على مزايا وتسهيلات اقتصادية، عبر الافراج عن ارصدتها في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يساعدها على مواجهة الأزمة الاقتصادية الداخلية، ما ينعكس بصورة إيجابية على الداخل والقطاعات الشعبية التي باتت تعاني مؤخرا.

ومع ذلك، فمجمل ما تم التوصل إليه لم يراع المطالب الإقليمية من البرنامج النووي الإيراني والقضاء عليه، وانما مجرد تجميده مرحليًا ووضع سقف زمني له مع إبقاء القدرات النووية الإيرانية على ما هي عليه، ولم تتعرض الولايات المتحدة في المباحثات للبرنامج الصاروخي الإيراني أو لأذرع إيران وما تسببه من تهديد لأمن واستقرار المنطقة ويرجح أن تلوح بأن يطرح ذلك في وقت لاحق، إلا أن مجمل التصريحات تشير لأنه لن يكون هناك ملاحق سرية أو اتفاقات أخرى، لكن الجميع يراهن على وجود بادرة حسن نية وأن يكون هذا الاتفاق نقطة انطلاق تسمح بعد ذلك في استكمال المفاوضات بمساومات، بحيث ترفع باقي العقوبات مقابل تنازلات إيرانية أخرى.

ماذا يقول إعلام إيران ومراكزها البحثية؟

علي عاطف – محمد عبد الرازق – مها علام – نوران عوضين باحثون بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

استحوذت جولة الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى منطقة الشرق الأوسط في الفترة من 13 إلى 16 يوليو 2022، والتي شملت زيارة كل من إسرائيل والسعودية، وعقد قمة جدة للأمن والتنمية التي جمعت قادة دول الخليج العربي ومصر والعراق والأردن؛ على جزء كبير من اهتمام الصحف والمراكز البحثية الإيرانية خلال شهر يوليو 2022، لتمثل هذه الجولة والقمة الثلاثية التي شهدتها العاصمة الإيرانية طهران واستضاف فيها الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي كلًا من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس التركي رجب طيب أردوغان يوم 19 يوليو 2022 ودلالاتهما وأبعادهما الملفات الأبرز التي تناولتها الصحف والمراكز البحثية الإيرانية هذا الشهر، والتي رأى أغلبها أن زيارة الرئيس الأمريكي "تهدف إلى تشكيل تحالف مضاد لإيران في منطقة الشرق الأوسط"، بينما قُرئت زيارة بوتين الموازية، وبصحبته الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، على أنها "تعزيز للتحالف المضاد للغرب والدول الحليفة له في المنطقة". ذلك في مقابل تراجع الاهتمام ببعض الملفات الأخرى مثل أفغانستان.

وبالتزامن مع الزيارتين، تأرجحت الآراء المنشورة في الصحف والمراكز البحثية الإيرانية فيما يتعلق بمستقبل المفاوضات النووية الرامية لإحياء الاتفاق النووي المبرم عام 2015. حيث رأت بعض هذه الوسائل الإعلامية أن مستقبل الاتفاق النووي أصبح ضبابيًا للغاية، بينما توجهت أخرى إلى أن فرص إحياء الاتفاق النووي لا تزال كبيرة وممكنة. ومن الجدير بالذكر هنا هو أن هذه الوسائل الإعلامية التي تُبث من إيران قد أبدت آراء سلبية تجاه المفاوضات النووية خلال الأيام التي زار فيها الرئيس الأمريكي بايدن منطقة الشرق الأوسط. وعلى الجانب الآخر، تعززت آمال إحياء المفاوضات النووية والاتفاق النووي من جديد مع قيام الرئيس الروسي بوتين بزيارة طهران في 19 يوليو الماضي.

أما على صعيد قضايا الداخل الإيراني، فكانت أزمة الإسكان التي على الرغم من كونها ليست جديدة إلا أنها لاقت اهتمامًا أكبر بشكل ملحوظ داخل وسائل الإعلام الإيرانية. وليس بعيدًا عن ذلك الملف، وصلت حدة المشكلات التي تواجه الشباب الإيراني فيما يخص مسألة الزواج إلى الحد الذي دعا رئيس الجمهورية الإيرانية، إبراهيم رئيسي، في الأول من شهر يوليو 2022 إلى التأكيد على أن حكومته "ملزمة بدعم مسألة الزواج" في إيران. وبسبب ارتفاع تكاليفه المادية، دعا إبراهيم رئيسي المواطنين الإيرانيين لعدم اعتبار الزواج "صفقة مادية". وليس ذلك فقط، بل إن ارتفاع نسبة الطلاق

أيضًا بين المواطنين في إيران قد دفع "رئيسي" إلى حثهم في الوقت نفسه على عدم اللجوء إلى السلطة القضائية لحل هذه الخلافات.

وفيما يلي نتطرق للمزيد حول ما تناولته الصحف والمراكز البحثية الإيرانية خلال شهر يوليو 2022:

أولاً: قضايا الداخل:

1. إيجارات المساكن في إيران تلتهم جزءًا كبيرًا من دخل الأسر

أوضحت صحيفة "اترك" الإيرانية الصادرة باللغة الفارسية، في عددها يوم 4 يوليو 2022 وفي صفحتها الأولى تحت عنوان "خبر جيد للمستأجرين"، أن الأزمة قد تفاقمت خلال السنوات الأخيرة فيما يتعلق بسوق إيجارات المساكن ووصل إلى أن تلتهم هذه الإيجارات "جزءًا كبيرًا" من دخل الأسر الإيرانية.

وأضافت الصحيفة أن ذلك الوضع قد تسبب في بروز مشاكل لهذه الأسر في الداخل مما اضطر الحكومة للتدخل.

حيث تواجه إيران نقصًا في عدد الوحدات السكنية المبنية، وكثيرًا ما يدعو الكتاب والمعنيون إلى زيادة عدد هذه الوحدات. وعلى الجانب الآخر، تزايدت معاناة مستأجري الوحدات السكنية في إيران مع الارتفاع المستمر في قيمة الوحدات السكنية المستأجرة، وذلك في الوقت الذي تتألّف

فيه أكثرية سكان بعض المدن من المستأجرين، مثل العاصمة طهران بنسبة 51% حسب إحصاءات إيرانية محلية.

وأشارت "اترك" إلى أن الحكومة الإيرانية تنوي من أجل ذلك إيجاد آلية لتنظيم سوق الإيجارات تتضمن إنشاء مؤسسات تدير عملية الاستئجار عبر البلاد بحرفية، بحيث تمنح الحكومة عبرها للمستثمرين بعض الأراضي المملوكة للدولة للبناء عليها، ثم تحصل الحكومة رسومًا من الوحدات المبنية تحدد قيمتها وزارة الطرق والتنمية الحضرية في العاصمة.

---

2. التضخم في إيران يصل إلى أعلى نسبة له في 43 عامًا:

سلّط كثيرٌ من الصحف والمراكز البحثية المعنية في إيران خلال الشهر الماضي الضوء على ارتفاع معدل التضخم الاقتصادي في إيران، حيث احتلت هذه القضية مساحة مهمة من التغطية الإعلامية. وقد ربطت بعض وسائل الإعلام هذه ما بين التضخم المُشار إليه والمفاوضات النووية المعطلة في فيينا منذ شهر مارس الماضي.

روزنامه جهان صنعت
روزنامه اقتصادی صبح ایران

صفحه اصلی | صفحات روزنامه | ویژه نامه | جهان صنعت نیوز | آرشیو روزنامه | مرکز توسعه دانش و مهارت | فروشگاه | تماس با ما

انتخاب صفحه | سال | ماه | روز | ...

شناسه خبر : ۲۷۵۰۰۶
۲۴ - ۰۷ - ۲۰۲۲

«جهان‌صنعت» از وعده‌های محقق نشده دولت سیزدهم گزارش می‌دهد

رکوردشکنی تورم

تورم نقطه‌ای تیرماه ۵۴ درصد شد

گروه اقتصادی- در چهارمین ماه سال، تورم به قله ۴۰ درصدی بازگشت. بر اساس تازه‌ترین برآوردهای صورت گرفته از سوی مرکز آمار، شاخص تورمی تیرماه با سه جابه‌جایی مهم روبه‌رو بوده است. تغییر نخست در نرخ تورم سالانه دیده می‌شود، به طوری که این شاخص توانسته با رشد ۱/۱ درصدی نسبت به خرداد به ۵/۴۰ درصد برسد. به این ترتیب شاخص تورمی با گذشت سه ماه توانست بار دیگر فاتح قله ۴۰ درصدی باشد. دومین تغییر رکوردشکنی تورم نقطه‌به‌نقطه تیرماه است که با افزایش ۵/۱ واحد درصدی به ۵۴ درصد رسیده است. این نرخ بالاترین تورم نقطه‌به‌نقطه ثبت شده در سال‌های پس از انقلاب محسوب می‌شود. تغییر سوم اما به عقب‌نشینی تورم ماهانه اشاره دارد، به طوری که این شاخص با عقبگرد ۶/۷ واحد درصدی در تیرماه همراه شده است. هرچند کاهش تورم ماهانه تیرماه می‌تواند نشان‌دهنده تخلیه شوک تورمی حذف دلار ترجیحی باشد، اما رکوردشکنی افزایش قیمت‌ها در گروه اقلام خوراکی کماکان ادامه دارد. طبق گزارش منتشر شده، تورم نقطه‌ای خوراکی‌ها در ماه قبل ۸۷ درصد بوده که نشان از افزایش هزینه‌های تامین کالاهای ضروری در سبد

وفي هذا الصدد، قالت صحيفة "جهان صنعت" في عددها الصادر يوم 24 يوليو 2022 تحت عنوان "التضخم يحطم الرقم القياسي" إن معدل التضخم العام في إيران قد وصل خلال شهر يوليو الماضي إلى 40%، وإن نسبة التضخم النقطي (الناتج عن حساب معدل التضخم في شهر معين ومقارنته بالشهر نفسه من العام الماضي) على الجانب الآخر قد وصل إلى 54% خلال الفترة نفسها، مضيفة أن التضخم النقطي في قطاع الأغذية فقط قد وصل إلى 87%. وتشير الصحيفة الإيرانية إلى أن هذه النسبة هي الكبرى التي يتم تسجيلها داخل إيران منذ ثورة 1979.

3. قلق محلي من العواقب الاقتصادية لعدم التوصل لاتفاق نووي:

تطرق بعضُ الكتاب والمفكرين الإيرانيين إلى مستقبل العملية الاقتصادية في إيران إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق نووي بين طهران والقوى الكبرى في النمسا، أي بلد آخر، خلال الأشهر المقبلة. إذ ناقش هؤلاء تداعيات ذلك السيناريو على جذب الاستثمار الخارجي في مجال النفط والغاز الإيرانيين، علاوة على الأهمية الكبرى لتصديرهما إلى الخارج. وهو ما يظل غير ممكن في ظل العقوبات المفروضة على هذين القطاعين.

آسیا
روزنامه اقتصادی
کوتاه بگوییم و کوتاه بنویسیم، عمیق بگوییم و ژرف بنویسیم
شهرآفتاب
مهندس ناصر واثقی:
در کیفیت زندگی کنید...
www.shahraftabkish.com
گلها
Thursday | July 07 | 2022 www.asianews.ir asianewsIR ۱۶ صفحه ۵۰۰ تومان شماره ۵۴۹۳ سال بیست و یکم پنجشنبه ۱۶ تیر ۱۴۰۱

بدون توافق، سرمایه‌گذاری در نفت و گاز نداریم

دکتر سید علی طباطبایی – دیروز وزیر نفت در گفت و گو با خبرنگاران اظهار داشت که متاسفانه در چند سال گذشته سرمایه‌گذاری آن چنانی در حوزه نفت و گاز صورت نگرفته است.
سخن وزیر نفت کوتاه ولی بیان گویای وضعیت حوزه انرژی در کشور است. انرژی مهم‌ترین مزیت ایران در اقتصاد بین الملل در کنار ژئوپلیتیک بی همتا و نیروی انسانی است.
فقدان سرمایه گذاری در بخش انرژی موجب کاهش اکتشاف، استخراج، تولید و صادرات کشور خواهد شد و درنتیجه کشور از درآمدهای بزرگ پترو دلارها محروم خواهد شد. نتیجه فقدان پترو دلارها، کاهش مزیت‌های رقابتی ایران با همسایگان نفتی و رقبای بین‌المللی خواهد شد.

تحلیل اینکه چرا سرمایه‌گذاران مهم بین المللی و شرکت های بزرگ انرژی به ایران نمی آیند و سرمایه‌گذاری نمی کنند، دارای اهمیت بالایی است. به نظر می‌رسد مهمترین دلیل فقدان سرمایه‌گذاری در صنایع نفت و گاز موضوع بحران هسته‌ای، فقدان توافق و تحریم های گسترده است.
بر اساس مطالعات انجام شده، با امضای برجام و لغو تحریم های بین المللی، ۴۰ شرکت بزرگ بین المللی از ۲۰ کشور برای توسعه ۲۲ میدان نفتی و گاز با ایران تفاهم‌نامه امضا کردند. همچنین ۳ قرارداد نیز برای توسعه فاز ۱۱ پارس جنوبی، آبان و پایدار غرب و سپهر و جفیر امضا شد که هم تفاهم نامه ها و هم قراردادها پس از خروج آمریکا از برجام به سرانجام نرسید. با توجه به وجود حدود ۵۰ مخزن و میدان نفت و گاز مشترک میان ایران و همسایگان و همچنین رقابت‌های مرتبط با انرژی، اقتصادی و سیاسی میان ایران و همسایگان موضوع سرمایه‌گذاری‌های حوزه انرژی بسیار مهم است.
به نظر می‌رسد تا زمانیکه موضوع توافق هسته‌ای به سرانجام نرسد، سرمایه‌گذاری خارجی در صنایع نفت و گاز تحقیقا صورت نخواهد گرفت. وضعیتی که شاید برخی همسایگان نیز در تحقق آن نقش منفی داشته باشند. در این راستا رویترز به نقل از شرکت ملی نفت ونزوئلا خبر داد که رئیس جمهور این کشور مستقیم با نمایندگان آمریکا مذاکره و توافق کرد که نتیجه آن افزایش ۶۱ درصدی صادرات نفتی ونزوئلا پس از توافق با آمریکا بود.

آشنایی با سفیر جدید سوییس در تهران

بهنازحکیمانه – سفیر جدید سوئیس خانم نادین اولیویه ری لوزانو Nadine (olivieri) Lozano رونوشت استوار نامه خود را سه روز پیش تقدیم حسین عبداللهیان وزیر امور خارجه کرد.
خانم نادین اولیویه ری لوزانو، یکی از دیپلمات های پر سابقه وزارت خارجه سوئیس است که در سال ۲۰۰۴ به وزارت امور خارجه فدرال سوئیس پیوست. او دارای مدرک کارشناسی ارشد از موسسه مطالعات عالی بین المللی ژنو است.
صفحه ۲

آمریکا: فعلا برنامه‌ای برای مذاکرات با ایران نداریم

نِد پرایس، سخنگوی وزارت خارجه آمریکا: واشنگتن اکنون برنامه‌ای برای برگزاری دور جدید مذاکرات با ایران در دوحه ندارد.
در هفته‌ها و ماه‌های اخیر ایران بارها مطالباتی را مطرح کرده است که فراتر از چارچوب توافق برجام است.
نگرانی در خواست‌های جدید ایران در مذاکرات، نشان‌دهنده فقدان جدیت است.

وقد تطرق إلى هذا الأمر صحيفةُ "آسيا" الاقتصادية في عددها الصادر يوم 7 يوليو الماضي تحت عنوان "من دون اتفاق لن يكون لدينا استثمار في النفط والغاز". حيث نقلت عن وزير النفط الإيراني، جواد أوجي، قوله في تصريحات صحفية في اليوم السابق، إن إيران لم تستطع جذب استثمارات مناسبة في مجالي النفط والغاز خلال السنوات الأخيرة.

وعلّقت الصحيفة على ذلك قائلة إن "حديث وزير النفط مختصر، ولكنه كاشف لحالة قطاع الطاقة في البلاد"، مضيفة أن الطاقة تُعد أهم مورد تملكه إيران في مجال الاقتصاد الدولي "علاوة على الوضع الجيوسياسي".

وأوضحت "آسيا" أن افتقاد إيران للاستثمارات الخارجية في قطاع الطاقة قد قاد إلى تراجع عمليات استكشاف واستخراج وإنتاج وتصدير هذه الموارد المعنية، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى "حرمان البلاد من دخول البترودولار الكبرى". ولفتت الصحيفة أيضًا إلى أن هذا الوضع سوف يستتبعه أيضًا "الحد من المزايا التنافسية لإيران" مع الدول الأخرى النفطية.

ثانيًا: على المستوى الخارجي (إقليميًا ودوليًا)

إلى جانب زيارتي الرئيسين الأمريكي والروسي إلى الشرق الأوسط، سلّطت العديد من المراكز البحثية في إيران الضوء على علاقات إيران مع كلٍ من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية، علاوة على تناول الأبعاد الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية.

1. رغبة إيرانية في تطوير العلاقات مع مصر:

تحدثت العديد من الصحف والمراكز البحثية الإيرانية خلال شهر يوليو الماضي بشأن ميل إيران إلى تطوير العلاقات مع مصر، حيث اتفقت على أن هذا الأمر "في صالح" البلدين، حسب تعبير كثيرٍ منها. وقد جاءت هذه التصريحات الإيرانية متزامنة مع بعض المستجدات الأخرى على مستوى المنطقة مؤخرًا.

وحول هذا الملف، تناقلت، على سبيل المثال، وسائل الإعلام في إيران تصريحات لوزير الخارجية، حسين أمير عبد اللهيان، حول ذلك، أكد خلالها على رغبة بلاده في "تطوير العلاقات بين طهران والقاهرة".

وكان من بين الصحف التي نقلت هذه التصريحات صحيفة "تجارت" في عددها الصادر يوم 4 يوليو الماضي تحت عنوان "إرسال رسالة سلام من طهران إلى القاهرة". حيث نقلت عن عبد اللهيان قوله إن "مصر دولة مهمة في العالم الإسلامي وتطوير العلاقات بين طهران والقاهرة هو في صالح الشعبين". وأضاف وزير الخارجية الإيراني: "نحن لم نتفاوض حتى الآن مباشرة مع الجانب المصري فيما يتعلق بتطوير وتنمية العلاقات، ولكن هناك بعض الجهود الجارية في هذا الصدد"، حسب تعبيره. وشدد عبد اللهيان أيضًا من جانب آخر على أن تطوير العلاقات مع القاهرة سيكون أيضًا "في صالح المنطقة".

وبالتوازي مع ذلك، نقلت صحف إيرانية أخرى تصريحات لوزير الخارجية العراقي فؤاد حسين قال فيها إنه بالتزامن مع مفاوضات بين طهران والرياض بوساطة من بغداد، تجري محادثات بين إيران ومصر، وكذلك بين إيران والأردن. مشيرًا إلى أن إيران قد طرحت فكرة إنشاء قنوات اتصال مع المسئولين المصريين.

2. المحادثات السعودية الإيرانية:

تناولت العديد من الصحف الإيرانية خلال شهر يوليو الماضي التطورات المعنية بالمحادثات السعودية الإيرانية في بغداد. حيث يحمل أغلبُها وجهات نظر إيجابية بشأن مستقبل هذه المفاوضات.

وفي هذا الصدد، قالت صحيفة "ابتكار" في عددها الصادر يوم 5 يوليو الماضي تحت عنوان "طهران-الرياض على طريق خفض التوترات"، إن زيارة رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، الأخيرة إلى السعودية وإيران قد دفعت بعض وسائل الإعلام إلى التفاؤل بشأن "استئناف العلاقات" بين المملكة العربية السعودية وإيران وأن ينطلق ذلك من بغداد.

وأضافت "ابتكار" أن "مفاوضات الكاظمي" في السعودية وإيران قد قادت إلى التوصل لحلول بشأن بعض الخلافات بين البلدين، واصفة ذلك بأنه "يمكن أن يقود إلى تقليل التوتر في المنطقة"، على حد تعبير الصحيفة الإيرانية.

ونقلت الصحيفة أيضًا عددًا من التصريحات ذات الصلة لمسئولين معنيين بالملف لتبعث برسالة حول إمكانية إحداث تقدم في المحادثات السعودية الإيرانية بوجه عام.

3. فشل المحادثات غير المباشرة في الدوحة:

سادت حالة من عدم التفاؤل في وسائل الإعلام الإيرانية عقب الانتهاء من المحادثات غير المباشرة التي عُقدت بين الأمريكيين والإيرانيين في العاصمة القطرية الدوحة مؤخرًا. حيث أشارت الصحف والمراكز البحثية الإيرانية إجمالًا إلى ما أسمته "رفض الولايات المتحدة المطالب الإيرانية، واعتبارها غير ذات صلة بالمفاوضات النووية".

وذكرت صحف ووكالات أنباء إيرانية أن ما منع هذه المفاوضات من أن تؤتي ثمارها هو إصرار الولايات المتحدة على المسودة المقترحة من جانبها في فيينا، والتي تستبعد أي ضمانات للعوائد الاقتصادية لإيران، مشيرة إلى أنه يتعين على الأمريكيين تقديم الضمانات التي تطالب بها إيران للتأكد من أنهم لن ينسحبوا من الاتفاق كما حدث في السابق، لافتة إلى أنه على الضفة الأخرى، يبدو الأوروبيون أكثر اهتمامًا بإيران الآن لأنهم بحاجة إلى النفط بسبب الحرب في أوكرانيا.

جوان

فرمانده انتظامی تهران بزرگ: سارقان اموال شهرداری و آب و برق خود پیمانکاران هستند!

پیمانکاران سارق!

گزارش‌های پلیس پس از کشف بسیاری از سرقت‌های صورت گرفته از اموال شهری نشان می‌دهد پیمانکاران سازمان‌های دولتی با لباس و تجهیزات سازمانی، اموال عمومی را به سرقت می‌برند |صفحه ۱۴

وزیر امور خارجه: در مسیر ادامه تضمین‌ها هستیم، باید به جایی برسد که ایران از منافع کامل برآمده از برجام در سال ۱۴۰۱ برخوردار شود | این چیزی است که تاکنون دولت امریکا به ما نسبت به تحقق آن متعهد کرده

امریکا «تضمین‌خواهی» ما را زیاده‌خواهی می‌داند!

سقف زائران بدون ویزای اربعین برداشته شد

جنگ اوکراین در اقتصاد انگلیس طوفان کرد

خطر دو رقمی شدن فوتی‌ها با موج هفتم کرونا

چرا امریکا تضمین‌خواهی ما را برنمی‌تابد؟

وحولت

سرمقاله

یادداشت ویژه

وحول ذلك، نشرت صحيفة "جوان" في عددها الصادر يوم 7 يوليو 2022 تحت عنوان "الولايات المتحدة تعتبر مطالبتنا بالضمان مبالغة"، تقول إن إيران فشلت في الحصول على ضمانات من الولايات المتحدة بشأن عدم خروجها مجددًا من الاتفاق النووي، مضيفة أن واشنطن "ليس لديها برنامج في الوقت الحالي لعقد جولة جديدة من المفاوضات مع إيران".

وتشير الصحيفة إلى أن "الحرب الكلامية" قد بدأت مجددًا "مع انتهاء الجولة الجديدة من المفاوضات النووية بين إيران والولايات المتحدة في قطر". وقالت "جوان" إن الولايات المتحدة قد وصفت "المفاوضات الأخيرة" بأنها "من دون فائدة" بسبب المطالبات الإيرانية.

وفي الشأن نفسه، انتقد موقع "الدبلوماسية الإيرانية" التحليلي في مقال منشور للكاتب "جاويد منتظران" تحت عنوان "أهداف واستراتيجية واشنطن من وراء عدم تقديم الضمانة" عدم تقديم واشنطن ضمانة لإيران بعدم خروجها مجددًا من الاتفاق النووي، واصفًا هذه "الضمانة" ومسألة رفع العقوبات عن إيران بأنهما من أهم بنود الاتفاق النووي. وطرح الكاتب الإيراني تساؤلًا قال فيه: "لماذا ترفض الولايات المتحدة تقديم ضمانة؟. وبالأساس: أية استراتيجية وأهداف يريدها الغرب من وراء عدم تقديم ضمانة لإيران وعدم الإلغاء الكامل للعقوبات المرتبطة بالاتفاق النووي؟".

وربطت صحف بين فشل مفاوضات الدوحة في التوصل إلى أي نتائج ملموسة وبين ما أعلنه كمال خرازي، رئيس المجلس الاستراتيجي للعلاقات الخارجية الإيرانية، من أن "إيران قادرة فنيًا على تطوير سلاح نووي وأنها دولة ذات عتبة نووية وقدرة ردع نووي، ولكن ليست لديها نية لاستخدام هذه القدرة لأن السلاح النووي يتعارض مع معتقدات إيران ومتطلباتها الأمنية". وهو ما قرأته صحيفة "طهران تايمز" بأنه طلقة تحذير قوية من أن إيران لا تعجزها الخيارات إذا ما استمرت التهديدات الغربية والمماطلة في المحادثات النووية، بالتزامن مع فشل مفاوضات الدوحة، والضغط الإسرائيلي للقيام بخيار عسكري ضد إيران، وتوقيع الرئيس الأمريكي جو بايدن إعلان القدس للشراكة الاستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية أثناء زيارته إلى تل أبيب.

4. الحرب الأوكرانية قادت إلى تصاعد المواجهة بين الغرب وروسيا والصين:

في تقرير له نُشر يوم 19 يوليو 2022 تحت عنوان "تنافس الغرب مع الصين وروسيا في ظل الحرب الأوكرانية"، رأى "مركز الأبحاث الاستراتيجية التابع لرئاسة الجمهورية" في إيران أن "الحرب الأوكرانية قد قادت، إلى جانب تغيير المعادلات الإقليمية والعالمية، إلى تصاعدٍ في المواجهة بين الغرب وروسيا والصين".

وبحسب رؤية المركز الإيراني، فإن الغرب وروسيا يسعيان في ظل ذلك إلى كسب المزيد من الحلفاء حول العالم، وهو ما يفسر اتجاه روسيا مؤخرًا لتقوية علاقاتها مع الدول المشاطئة لبحر قزوين و"توجهها لإنشاء هيكل جديد مواجه لمجموعة السبع".

وحول الموقف الإيراني، فإن التقرير يُشير إلى أن إيران قد اختارت في ظل ذلك تعزيز علاقاتها مع الصين وروسيا.

ويرى التقرير أيضًا أنه من المستبعد انتهاء الحرب الروسية الأوكرانية "في القريب العاجل، أو أن تنتهي بانتصار أو هزيمة مؤكدة لأحد طرفي الحرب".

5. جولة بايدن إلى الشرق الأوسط.. تشكيك في الأهداف وفشل النتائج:

ذهبت مختلف الصحف والمراكز البحثية في إيران إلى التشكيك في أهداف زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، إلى المنطقة والتي أجراها في 13 يوليو الماضي. حيث زعمت هذه الوسائل الإعلامية أن أحد الأهداف الرئيسية من الزيارة تمثلت في "تشكيل تحالف مضاد لإيران في الإقليم"، والمساهمة في حلحلة أزمة الطاقة عالميًا وداخل الولايات المتحدة.

وحول الزيارة، رأت صحيفة "ستاره صبح" في العدد الصادر يوم 16 يوليو 2022 تحت عنوان "الأهداف العلنية والخفية لزيارة بايدن إلى الشرق الأوسط"، أن "حفظ أمن إسرائيل بالنسبة لرؤساء الولايات المتحدة، سواء ديمقراطيين أو جمهوريين، يُعد سياسة شاملة لا يمكن تغييرها"، مشيرة في الوقت نفسه إلى أن بعض الرؤساء الأمريكيين لم تكن علاقاتهم بإسرائيل على المنوال نفسه مثل الرئيس الأسبق باراك أوباما.

وبحسب الصحيفة الإيرانية، فإن ما دفع الرئيس الأمريكي بايدن إلى زيارة الشرق الأوسط مؤخرًا كان "الملف النووي الإيراني والحرب الروسية الأوكرانية وحاجة أوروبا الماسة إلى الطاقة". وأشارت الصحيفة إلى إعلان بايدن خلال زيارته إسرائيل عن اتفاق يلزم واشنطن بـ"الدفاع عن أمن إسرائيل". وزعمت "ستاره صبح" أن الهدف من زيارة بايدن بشكل إجمالي كان "تعزيز أمن إسرائيل" وإطلاق تعاون إقليمي "ضد" إيران.

أما صحيفة "طهران تايمز" فرأت أن الأيام الأربعة التي قضاها بايدن في منطقة الشرق الأوسط تؤكد أن آراءه وسياسات الولايات المتحدة هناك لا تزال مشوشة ومتناقضة، وغالبًا ما تأتي بنتائج عكسية، حتى طلب بايدن السهل بزيادة إنتاج النفط لتخفيف التضخم في الغرب لم يحقق شيئًا، وكان معظم القادة العرب مترددين في الاصطفاف مع الولايات المتحدة ضد روسيا، ففشل بايدن

في تشكيل تحالف عربي إسرائيلي ضد إيران، بل إن قادة عرب أدانوا بشدة الفظائع الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وأعلن وزير الخارجية السعودي أنه ليس على علم بأي محادثات حول تحالف دفاعي بين الدول العربية وإسرائيل، وأن بلاده ليست مهتمة بمثل هذه المناقشات. فغادر بايدن على إثر ذلك المنطقة خالي الوفاض، وفشلت الضجة الأمريكية الإسرائيلية في ترهيب إيران.

وفي سياق ليس ببعيد عن هذا الفشل الأمريكي، على حد وصف الصحف الإيرانية، وصفت قناة "برس تي في" العقوبات الجديدة التي فرضتها الولايات المتحدة على الأفراد والكيانات التي اتهمتها بالمساعدة في توصيل وبيع المنتجات البترولية الإيرانية إلى شرق آسيا بأنها شهادة أخرى على رفض إدارة بايدن الخروج من السياسة الفاشلة لإدارة ترامب المتمثلة في حملة الضغط الأقصى، على الرغم من ادعائها الاهتمام بالدبلوماسية وإلغاء أخطاء الماضي.

6. القمة الإيرانية الروسية التركية وتشكيل جبهة "موازية":

على النقيض من زيارة بايدن، أثنت مختلف وسائل الإعلام الإيرانية، ومن بينها الصحف والمراكز البحثية، على زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إلى طهران والتي جرت يوم 19 يوليو 2022، وزار خلالها أيضًا طهران الرئيسُ التركي، رجب طيب أردوغان. لقد رأت الصحف والمراكز البحثية الإيرانية أن هذه الزيارة ترمي إلى تحقيق أهداف متعددة من بينها:

- تعزيز وتعميق العلاقات الإيرانية الروسية على مختلف الأصعدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والأمنية، خاصة في ظل ما أعلن عن اعتزام إيران إرسال مئات الطائرات المُسيّرة (الدرونز) إلى روسيا لاستخدامها في الحرب ضد أوكرانيا.
- إيجاد محور موازٍ للتحالف الأمريكي الغربي مع بعض دول منطقة الشرق الأوسط، وذلك على خلفية الزيارة الأخيرة للرئيس الأمريكي بايدن إلى الإقليم.
- الدفع قدمًا بمسار "أستانة" للسلام في سوريا، من خلال تنسيق العمل المشترك مع تركيا في هذا الصدد.
- تنسيق التعاون من أجل رفع الحظر عن صادرات الحبوب عبر البحر الأسود.

سیاسی

۲

موافقت رهبر معظم انقلاب با عفو یا تخفیف مجازات تعدادی از محکومان

اهداف سفر پوتین و اردوغان به تهران

برگزاری نشست «سران روند آستانه» در تهران پس از ۲ سال وقفه، تبلور مدلی از مشارکت مثبت کشورها برای تأمین امنیت منطقه و مبارزه با تروریسم است

وفي هذا الإطار، ذهبت صحيفة "همشهري" في العدد الصادر يوم 19 يوليو الماضي تحت عنوان "أهداف زيارة بوتين وأردوغان إلى طهران"، إلى القول إن قمة طهران سيكون لها تأثير ملموس على "التطور الاستراتيجي في العلاقات الثنائية بين طهران وموسكو وأنقرة". واتصالًا بزيارة بايدن، قالت الصحيفة إن قمة طهران الثلاثية تدل على أن "التحول في هيكل النظام الدولي يعمل على تشكيل العلاقات الإقليمية والدولية بالتأكيد أسرع مما كان متصورًا". ووصفت "همشهري" قمة طهران بأنها "تبلور نموذجي لمشاركة إيجابية من جانب الدول لضمان أمن المنطقة ومكافحة الإرهاب". وأضافت الصحيفة أن "أهمية تواجد رؤساء تركيا وروسيا في طهران لم تغفل عنها وسائل الإعلام العالمية"، حيث حاولت "همشهري" تسليط الضوء من ناحية أخرى على تناول وسائل الإعلام العالمية لقمة طهران.

وفي السياق ذاته، قالت صحيفة "طهران تايمز" إن طهران أصبحت مركزًا دبلوماسيًا عبر زيارة اثنين من اللاعبين الرئيسين في العالم، وهما الرئيس الروسي فلاديمير بوتين والرئيس التركي رجب طيب أردوغان. موضحة أنه بينما كان يأمل بايدن في أن يجلب نظامًا جديدًا إلى منطقة غرب آسيا، فإن زيارة بوتين تقدم اقتراحًا مضادًا، حيث يشير النظام الجديد إلى أن الولايات المتحدة لا يمكنها أن تقرر مستقبل المنطقة، بل من الممكن أن يساعد التعاون بين طهران وموسكو في إحلال سلام وأمن دائمين في المنطقة. ونقلت عن محمد حسين سلطاني فرد رئيس مكتب رعاية المصالح الإيرانية في القاهرة قوله عبر تويتر، إن إيران هي الجزء المركزي من أي معادلة في المنطقة، وإن زيارة بوتين إلى إيران فور زيارة بايدن إلى إسرائيل والسعودية تثير مرة أخرى المواجهة بين الشرق والغرب، وستظل إيران جسر النصر.

7. نجاحات سياسة الجوار الإيرانية:

ما زالت الصحف ووسائل الإعلام الإيرانية تركز للشهر الثالث على التوالي على ما تصفه بالنجاحات التي تحققها استراتيجية العلاقات الخارجية لطهران منذ تولي الرئيس إبراهيم رئيسي مقاليد الأمور، وخاصة فيما يتعلق بالعلاقات مع دول الجوار. مؤكدة -في الوقت ذاته- على أن هذه السياسة الخارجية ليست ذات صلة بالمباحثات الخاصة بالاتفاق النووي الإيراني.

فقد أبرزت الصحف الإيرانية في هذا الإطار التصريحات الإيجابية لعدد من المسئولين العرب بشأن العلاقة مع إيران كدليل على هذا النجاح. ونقلت عن وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان قوله، إن الكويت والإمارات سترسلان سفيرًا إلى طهران قريبًا، وذلك بعد تصريح مستشار رئيس الدولة الإماراتي للشئون الخارجية أنور قرقاش في هذا الشأن. ونقلت كذلك تصريحات العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني لصحيفة "الرأي" الأردنية بأن دول المنطقة لا تريد التوترات، وأن الأردن وجميع الدول العربية يريدون علاقات طيبة مع إيران تقوم على الاحترام المتبادل وحسن الجوار.

وعلى جهة أخرى، أبرزت الصحف الإيرانية اللقاءات الدبلوماسية المتواصلة مع دول الجوار غير العربية، على غرار زيارة وزير الخارجية الأذربيجاني إلى طهران التي وصفتها بأنها تعيد العلاقات بين طهران وباكو إلى المسار الصحيح تماشيًا مع أجندة السياسة الخارجية الإيرانية الجديدة، فضلًا عن استمرار طهران في تقديم المساعدات الإنسانية لأفغانستان.

ثالثًا: إيران في مراكز الأبحاث الدولية

بالتوازي مع الزيارة الأولى للرئيس الأمريكي «جو بايدن» في الشرق الأوسط، حازت إيران جانبًا كبيرًا من اهتمامات مراكز الأبحاث الدولية الأمريكية والأوروبية؛ إذ لم تركز فقط على الملف الإيراني في نطاق الزيارة، لكنها ركزت أيضًا على تفاعلات الداخل الإيراني وتفاعلات إيران الإقليمية والدولية.

فعلى صعيد التفاعلات الداخلية، نشر معهد الشرق الأوسط بواشنطن، في 30 يونيو الماضي، تحليلًا بعنوان: لم تكن تنحية حسين طيب تتعلق بإسرائيل فقط؛ أوضح فيه أن رحيل حسين طيب من منصبه كرئيس لجهاز استخبارات الحرس الثوري الإيراني قد أثار موجة من التغيير في هيكل قيادة الحرس. مضيفًا أن هذا التحرك يتجاوز كونه مجرد رد فعل على الاستهداف الإرهابي الإيراني غير الناجح للإسرائيليين في تركيا وسقوط الاستخبارات المضادة؛ معتبرًا أن هناك صراعات داخلية على السلطة. لافتًا إلى أنه ليس من غير المعتاد أن يغير المرشد الأعلى ضباط الحرس الثوري بعد أن شغلوا مناصبهم لأكثر من عقد. مشيرًا إلى أن رحيل الطيب قد يكون متأثرًا بالنكسات التي عانى منها الحرس الثوري في تركيا وأماكن أخرى، لكنها ليست بالضرورة العامل الوحيد.

أما عن المحادثات النووية، فقد نشر معهد الشرق الأوسط بواشنطن، في 11 يوليو، تحليلًا بعنوان: العوامل التي تشكل حسابات خطة العمل الشاملة المشتركة الحالية لإيران؛ أوضح فيه أنه خلال العام الماضي، لم تكن المفاوضات بشأن إحياء الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015 حاسمة. مضيفًا أن الحسابات الإيرانية لخطة العمل الشاملة المشتركة تتشكل حاليًا من خلال ثلاثة عوامل رئيسية: الانتقال المستقبلي للسلطة، والدروس المستفادة من حرب أوكرانيا، والتغيرات في النظام الدولي الناشئ. لافتًا إلى أن تحقيق التوازن بين المعادلة المحلية الخارجية ستكون العنصر الأكثر تحديًا في فن الحكم الإيراني في الأشهر والسنوات المقبلة. بالإضافة إلى ذلك، يبدو أنه لا يوجد دافع لإيران للاندفاع للوصول إلى تسوية، حيث لا توجد فوائد اقتصادية ضخمة في الأفق. بعبارة أخرى، على الأقل حتى يناير 2025، عندما تتولى الإدارة الأمريكية الجديدة مهامها، لن يكون هناك أي حماس بين الشركات الغربية للاستثمار الأجنبي المباشر في إيران. مشيرًا إلى أنه نظرًا للاختلافات الروسية والصينية المتزايدة مع الولايات المتحدة، يبدو أن إيران ملتزمة بعلاقات مع الشرق على المدى الطويل مقارنة بتلك مع الغرب. وعلى الجانب الآخر، فإن وجود إسرائيل على مقربة شديدة والعواقب العسكرية لاتفاقات إبراهام هي التي توحد القوى داخل الفصائل المتنوعة. معتبرًا أن تحسين العلاقات مع الرياض يمكن أن يشرع في إعادة ضبط أوسع مع العالم العربي، وإعادة تشكيل موقف إيران العام في الشرق الأوسط وعلاقتها به. مشددًا على أنه من مصلحة طهران أن تظل غير قابلة للتنبؤ. مضيفًا أن النظام الدولي الناشئ متعدد الأقطاب يؤشر إلى أن إيران ستكون قادرة على تعبئة الموارد السياسية والاقتصادية اللازمة. ولكن حتى إذا كانت إيران تنوي تنويع شراكات أمنها القومي وخياراتها الاقتصادية، فلا يزال يتعين عليها التوصل إلى تسوية مؤقتة مع الغرب.

فيما يبحث التقرير الصادر عن المعهد الملكي للخدمات المتحدة RUSI، يوم 18 يوليو، تحت عنوان «سلسلة ردود الفعل: البرنامج النووي الإيراني وديناميكيات أمن الخليج»، في تصورات إيران ودول مجلس التعاون الخليجي الست إزاء القضية النووية الإيرانية وديناميكيات الأمن الإقليمي في الخليج. وتجدر الإشارة إلى أنه تم إعداد التقرير بناءً على إجراء 44 مقابلة مع خبراء متخصصين

ومسئولين حكوميين حاليين وسابقين من إيران ودول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة وأوروبا، خلال الفترة الواقعة بين يوليو 2021 ومارس 2022. وعلى صعيد العلاقات الثنائية، أوضح التقرير أن لدى كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي علاقتها الثنائية مع إيران وتصورها لها، والعكس صحيح. وفي حين أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي ترى إيران كمصدر رئيسي لعدم الاستقرار الإقليمي، فإن التصورات حول أهمية التهديد الذي تشكله طهران، وكذلك أهداف الجمهورية الإسلامية، تختلف عبر دول مجلس التعاون الخليجي. وبالنسبة لإيران، تُشكل دول مجلس التعاون الخليجي، وبالأخص المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، تهديدًا ثانويًا للأمن القومي ولمصالحها الإقليمية، وبشكل أساسي بسبب علاقات تلك الدول الدفاعية والأمنية مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

وعن التصورات بشأن برنامج إيران النووي والدبلوماسية ذات الصلة، أوضح التقرير أنه مقارنة ببرنامج إيران الصاروخي والطائرات بدون طيار وشبكة وكلائها الإقليميين، يلعب البرنامج النووي الإيراني دورًا ثانويًا في تصورات دول مجلس التعاون الخليجي بشأن التهديد الإيراني. ولا تنظر دول مجلس التعاون الخليجي إلى أنشطة إيران النووية على أنها مدفوعة بديناميات الأمن الإقليمي، بل هي مدفوعة بعلاقة طهران مع القوى الغربية، وبالتحديد الولايات المتحدة، وبدرجة أقل إسرائيل. ومع ذلك، تقدر دول الخليج أن الردع النووي سيزيد من جرأة إيران ويزيد من نشاطها المزعزع للاستقرار في المنطقة.

وعن ترتيبات الأمن الإقليمي، أوضح التقرير وجود خلاف إيراني خليجي بشأن مشاركة قوى خارجية (وتحديدًا القوى الأمريكية والأوروبية) في ديناميات الأمن الإقليمي بالمنطقة، ومع ذلك، بيّن التقرير أن لدى الجانبين تحفظات بشأن توسيع المشاركة مع الصين وخاصة روسيا، إلا أنه نتيجة العزلة الاقتصادية والسياسية في حالة إيران والمخاوف من تقليص مشاركة الولايات المتحدة بالمنطقة، قد تصبح زيادة التعاون مع موسكو وبكين أمرًا لا مفر منه لكلا جانبي الخليج.

وعلى الرغم من بعض الميول التصعيدية الأخيرة في الخليج، لا تزال الثقة المتبادلة بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي منخفضة. وعليه، يمكن أن يوفر بناء الثقة من خلال التعاون في الأمور الثقافية أو الدينية أو البيئية أو الاقتصادية بعض الفرص الأولية لتحسين العلاقات بين إيران وجيرانها الخليجيين. ومع ذلك، فإن التقدم الهادف نحو المزيد من الاستقرار الإقليمي يتطلب معالجة المخاوف الأمنية الأساسية.

أما عما تحمله قمة جدة من تأثير على إيران، فقد أوضح التقرير الصادر عن معهد تشاتام هاوس يوم 19 يوليو، بعنوان «تظهر رحلة بايدن إلى الشرق الأوسط أن اللعبة الطويلة هي هدفه» أن زيارة الرئيس الأمريكي إلى منطقة الشرق الأوسط تؤطر جهوده لإدارة التوترات مع إيران، ودعم تعاون أمني إقليمي أكبر، وإدارة المنافسة الجيوسياسية في الشرق الأوسط؛ وهي كلها أمور تفيد أيضًا شركاء أمريكا البريطانيين والأوروبيين.

لقد مثّل دور إيران في المنطقة وتطوير برنامجها النووي مصدرًا رئيسيًا لانعدام الأمن الإقليمي، وهو الأمر الذي كان موضوعًا رئيسيًا للنقاش، حيث عارضت دول المنطقة منذ فترة طويلة جهود إدارة بايدن لإحياء خطة العمل الشاملة المشتركة بعد انسحاب دونالد ترامب في 2018. ونظرًا لأن

خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) تغطي فقط البرنامج النووي الإيراني ولا تقيد دعم إيران للجماعات التي تعمل بالوكالة في لبنان وسوريا والعراق واليمن، فإن الدول الإقليمية تفضل فرض أقصى عقوبات كوسيلة لاحتواء جهود طهران المزعزعة للاستقرار.

ونتيجة غياب «الخطة ب» المنوط بها إدارة تسريع التخصيب النووي الإيراني أو منع دورة التصعيد القادمة، اتخذ الرئيس بايدن خطوة قوية لحماية إسرائيل من خلال التوقيع على إعلان مشترك لـ«عدم السماح لإيران مطلقًا بامتلاك سلاح نووي» والالتزام «باستخدام جميع عناصر قوتها الوطنية لضمان تلك النتيجة».

توفر التهديدات الأمنية المشتركة، التي تشمل الصواريخ والطائرات بدون طيار الإيرانية، تقاربًا في المصالح تجاه التعاون الأمني الإقليمي. ما بدأ باتفاقات أبراهام في سبتمبر 2020 يمهد الآن الطريق لتنسيق إقليمي أوسع متعدد الأطراف.

بناءً على ذلك، تهدف الولايات المتحدة والدول الإقليمية إلى تنظيم شبكة دفاع جوي إقليمية، ولتعزيز هذا التعاون، اتخذ بايدن الخطوات الأولى لدعم المزيد من المشاركة العامة الرسمية بين إسرائيل والسعودية والتي تؤدي إلى تطبيع العلاقات. ولا شك أن خطة تكامل الدفاع الجوي هذه ستستغرق وقتًا طويلًا لتطويرها، ولا سيما في منطقة تعاني من النزاعات ومحدودية الثقة، ولكن بالنسبة لواشنطن فإن دعم مثل هذه المبادرة من شأنه أن يعزز الأمن الإقليمي، وبناء القدرات، ومطالب تقاسم الأعباء.

واتصالًا بمسألة الترتيبات الأمنية، نشر المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية ECFR يوم 13 يوليو، تقريرًا بعنوان "مخاطر الدعم الأمريكي لاتفاق دفاع خليجي-إسرائيلي» تناول الترتيبات الأمنية التي من المحتمل أن تترتب على زيارة «بايدن» للسعودية، وما يجب على الاتحاد الأوروبي فعله بناءً على ذلك. فخلال زيارته إلى إسرائيل والمملكة العربية السعودية، كان من المتوقع على نطاق واسع أن يقدم الرئيس «جو بايدن» دعمًا سياسيًا وعسكريًا لتطوير شراكة أمنية إقليمية بين إسرائيل والدول العربية. إلا أن معدي التقرير يرون أنه من المتوقع أن تعاني هذه المبادرة من نفس مصير خطط إدارة ترامب الفاشلة لإنشاء تحالف استراتيجي في الشرق الأوسط. في حين أن الأعضاء المحتملين في هذا التحالف سيرحبون بتعزيز التعاون الأمني الإقليمي، فمن المرجح أن تعيق تصوراتهم المتباينة عن التهديدات والأولويات فيما يتعلق بإيران التنسيق الفعال بينهم. حيث لا تعتبر جميع دول مجلس التعاون الخليجي إيران تهديدًا وجوديًا.

من ناحية أخرى، جادل التقرير بأنه من الممكن أن يؤدي التحالف العسكري بين إسرائيل ودول الخليج العربية إلى تصعيد التوترات في الشرق الأوسط. ستشهد طهران تهديدًا خطيرًا في الجهود المبذولة لإنشاء بنية تحتية عسكرية في شبه الجزيرة العربية، يمكن لإسرائيل أن تشن منها هجومًا مباشرًا. ومن المرجح أن ترد إيران من خلال تسريع برنامجها النووي وتصعيد عملياتها العسكرية، بما في ذلك بطريقة يمكن أن تستهدف المصالح الغربية مثل الناقلات التي تنقل الطاقة إلى أوروبا. وفي هذا السياق، أشار التقرير إلى حرص العواصم الأوروبية على دعم اتفاقيات إبراهيم الهادفة إلى دمج إسرائيل في المنطقة وزيادة تعاونها الاقتصادي مع دول الشرق الأوسط، ولا سيما فيما يتعلق بإنتاج الطاقة. ولكن من المرجح أن يؤدي الدفع الأمريكي من أجل جبهة عربية خليجية إسرائيلية متزايدة

ضد إيران إلى تقويض هذه الطموحات بشكل مباشر. وعليه، أوصى التقرير بأنه يجب على الأوروبيين أن يناقشوا بشكل عاجل كيف سيتعاملون مع الانهيار المحتمل للاتفاق النووي الإيراني، بجانب حثّ إدارة «بايدن» على الاستمرار في التركيز على دعم المسارات الدبلوماسية لتحسين الأمن الإقليمي وإحياء المفاوضات النووية. وكذلك ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يلقي بثقله المؤسسي الكامل وراء الحوار الإقليمي المستمر، وأن يعين ممثلًا خاصًا رفيع المستوى ومتصلًا سياسيًا بمنطقة الخليج.

أما على الصعيد الخارجي، وبالأخص العلاقات مع أوروبا، فقد نشر «كارنيجي أوروبا» مقالًا بعنوان: كيف يمكن للاتحاد الأوروبي أن يساعد إيران في معالجة ندرة المياه، بتاريخ 7 يوليو؛ أوضح فيه أن ندرة المياه تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي لإيران؛ معتبرًا أنه يمكن أن يقدم الاتحاد الأوروبي المساعدة من خلال ريادة شكل جديد من الدبلوماسية تدمج العمل المناخي والتبادل الثقافي والتعاون التكنولوجي. مضيفًا أن هناك حاجة لإعادة النظر في نهج دبلوماسية المياه في الاتحاد الأوروبي لدمج أنواع جديدة من الكفاءات، بما في ذلك التصميم البيئي والأساليب الهيدرولوجية الموجهة للاحتفاظ بالمياه. مشيرًا إلى أنه من الضروري أن تبدأ الدبلوماسية البيئية مع إيران باستدامة المياه؛ فالأمن المائي هو الخطوة الأولى نحو معالجة بعض الدوافع الأساسية لعدم الاستقرار في البلاد. لافتًا إلى أن البحث حول كيفية تصميم المرونة التكيفية بات ضرورة تهم جميع الدول والتكتلات الإقليمية على حد سواء، وبالتالي يمكن أن تعود بالفائدة على جميع الجهات الفاعلة.

كما نشر معهد دراسات السياسة الدولية ISPI، يوم 12 يوليو، تقريرًا بعنوان "نقطة محورية لدور أوروبا في الشرق الأوسط" تناول فيه الدور الأوروبي داخل منطقة الشرق الأوسط. وبعد سنوات من زعزعة الاستقرار، والمواجهة الصفرية، تشهد منطقة الشرق الأوسط الآن تحولًا حذرًا نحو الدبلوماسية. يرحب الأوروبيون بخفض التصعيد هذا، حيث يريد الكثيرون في أوروبا ضمان استقرار جوارهم الجنوبي للتركيز على التهديد الروسي في الشرق.

بذل الاتحاد الأوروبي ودول المجموعة الأوروبية الثلاث، الذين كانوا في قلب المفاوضات لإحياء الاتفاق النووي الإيراني، جهودًا متضافرة لضمان مشاركة إقليمية أوسع لهذا الجهد. دعمت فرنسا، على وجه الخصوص، بنشاط المسارات الدبلوماسية الأوسع نطاقًا، بما في ذلك من خلال المشاركة في عقد مؤتمر بغداد للتعاون والشراكة في أغسطس 2021، والذي كان بمثابة اختراق علني في الحوار الإقليمي.

ومع ذلك، سيكون المسئولون الفرنسيون أول من يقر بأن التقدم الجوهري لا يزال بعيد المنال، كما يتضح من عدم وجود تقدم أساسي في إيجاد حلول سياسية للنزاعات الإقليمية مثل اليمن وليبيا. فعلى الرغم من الحوار الجديد القائم بالمنطقة، فإن إيران -التي تعمل من موقع قوة إقليمية- لم تقدم بعد تنازلات كبيرة. يعتبر الفشل المحتمل للمحادثات النووية مع إيران ديناميكية حاسمة من شأنها أن تجازف بإشعال التوترات مرة أخرى. ومن المرجّح أن يدفع التصعيد النووي الإيراني والعودة الغربية إلى سياسة الضغط الأقصى، وكذلك العمل الإسرائيلي المحتمل ضد القدرات النووية لطهران، المنطقة نحو مواجهة جديدة. وفي هذا الإطار، يمكن أن يعاود اليمن والعراق الظهور كمواقع للتصعيد. ومع ذلك، أوضح التقرير أنه يظل من الضروري حماية المسارات الدبلوماسية الهشة. فحتى لو انهارت المفاوضات النووية الإيرانية، وانضم الأوروبيون إلى الولايات المتحدة في إعادة فرض

العقوبات على طهران، فلا ينبغي عليهم السعي لإنهاء الحوار الإقليمي في محاولة لفرض مزيد من الضغط على طهران.

في حين ركزت التحليلات المتعلقة بالتفاعلات الإقليمية التي تقوم بها إيران على أكثر من بعد؛ فقد نشر معهد دول الخليج العربي بواشنطن تحليلًا، في 18 يوليو، تحت عنوان: خروج الصدر يفتح الباب أمام نفوذ إيراني أكبر في العراق. أوضح فيه أنه من المرجح أن تؤدي خطوة الصدر الأخيرة التي تدعو مؤيديه إلى الاستقالة من البرلمان إلى عودة النفوذ الإيراني. مضيفًا أن الصدر كان يهدف إلى تشكيل حكومة أغلبية من شأنها أن تتجاوز الترتيب التقليدي لحكومة الوحدة الوطنية السائدة في العراق منذ عام 2003. أما الآن فمن شأن خروجه من المشهد أن يُفسح المجال أمام الجماعات المتحالفة مع إيران، إما لتشكيل الحكومة أو أن تكون في وضع أفضل بعد الانتخابات المبكرة، معتبرًا أن أنصار إيران في العراق يستخدمون نهج العصا والجزرة لاستمالة السياسيين السنة، بهدف تفتيت المعسكر السني في أي انتخابات مستقبلية وتسهيل الضغط على قادته.

فيما نشر معهد دراسات السياسة الدولية ISPI، تحليلًا في 12 يوليو، بعنوان العالم العربي ونزاع أوكرانيا: البحث عن عدم الانحياز، تحدث فيه عن وجود ثلاثة دوافع رئيسية حكمت موقف الدول العربية من النزاع في أوكرانيا. أولًا، محاولتهم تجنب الانحياز في صراع بعيد عن أراضيهم. ثانيًا، من وجهة نظر العديد من حكومات الشرق الأوسط، تبرز الحرب في أوكرانيا المعايير المزدوجة الغربية، فحين غزت الولايات المتحدة العراق عام 2003 لم يكن هناك أي رد فعل يُذكر من دول العالم مقارنة بتلك التي رافقت الغزو الروسي لأوكرانيا. ثالثًا، شعرت الدول العربية بأن الولايات المتحدة تخلت عنها خلال مواجهتها انتشار النفوذ الإقليمي لإيران. اليوم، تتحدى دول مثل الصين وروسيا وإيران الولايات المتحدة بشكل علني. في الوقت نفسه، أعلنت الولايات المتحدة عزمها الابتعاد عن الشرق الأوسط وتقليص وجودها العسكري هناك، وقد دفع ذلك الدول العربية إلى إعادة النظر في اعتمادها السابق على مظلة أمنية أمريكية ومتابعة مصالحها بشكل مستقل عن واشنطن. كان أحد جوانب هذا النهج هو البقاء على علاقة جيدة مع جميع القوى الكبرى، حيث إن الولايات المتحدة وروسيا والصين توفر جميعها ضمانات ضد النفوذ الإيراني المتزايد.

وبحسب التقرير، يبرز الملف الإيراني باعتباره أحد الملفات التي يبرز فيها تأثير الحرب في أوكرانيا، حيث يتعلق الأمر بإبراز القوة عبر المنطقة مع وصول المفاوضات النووية إلى ذروتها في فيينا. كما يثير احتمال انتشار إيراني موسع بالقرب من مرتفعات الجولان القلق في إسرائيل. إذا زادت التوترات الروسية الإسرائيلية، فقد يقوض ذلك قدرة إسرائيل على شن غارات جوية ضد مواقع إيران وحزب الله في سوريا. حتى الآن، تجنبت روسيا بشكل عام إطلاق صواريخ مضادة للطائرات على الطائرات الإسرائيلية، الأمر الذي فسرته إسرائيل بأنه ضوء أخضر ضمني لمواصلة مثل هذه الهجمات. ومع ذلك، يُقال إن موسكو سمحت مؤخرًا باستخدام مثل هذه الصواريخ ضد الطائرات الإسرائيلية في غارة على مواقع عسكرية إيرانية وسورية. ومع الوقت، قد يُغيّر هذا المعادلة العسكرية في سوريا. على صعيد آخر، لاحظت دول المنطقة تلميح روسيا بأنها قد تستخدم أسلحة نووية تكتيكية في أوكرانيا، ولا سيما في ضوء المفاوضات مع إيران بشأن إحياء الاتفاق النووي. هناك مجموعتان من المخاوف بالنسبة للدول العربية. إنهم قلقون من أنه إذا لم يتم إحياء الاتفاق النووي وقيام إيران ببناء سلاح نووي، فقد يؤدي ذلك إلى سباق تسلح إقليمي. وهم قلقون من أنه إذا تم إحياؤه، فإن حقيقة

فشل معالجة أنشطة إيران الإقليمية ستسمح لطهران، التي ستستفيد من تدفق الأموال مع رفع العقوبات، بتعزيز شبكة وكلائها في جميع أنحاء العالم العربي.

وكذلك، نشرت مؤسسة «كارنيجي» للسلام الدولي تحليلًا بعنوان: أزمة أوكرانيا تفيد استراتيجية إيران في أوراسيا، في 7 يوليو الجاري. أوضحت خلاله أن الانقطاع في العلاقات الغربية-الروسية على خلفية الأزمة الأوكرانية قد يتيح لإيران فرصة لتعزيز مكانتها في أوراسيا. مضيفة أن إيران باتت تدرك تمامًا الدور الذي يؤديه الترابط الدولي في قطاعَي التجارة والمواصلات باعتباره وسيلة لممارسة النفوذ الإقليمي في أوراسيا منذ حرب 2020 التي اندلعت بين أذربيجان وأرمينيا. فقد أتاح النصر لأذربيجان إمكانية تنفيذ خطتها بإنشاء «ممر زنجه زور» كغنيمة حرب بموجب معاهدة وقف إطلاق النار التي جرى التوصل إليها بوساطة روسية. تعتقد إيران أن أذربيجان قد تنظر لهذا الممر بوصفه يشكل ضمانة للحصول على الحماية التركية –أو حتى الإسرائيلية- في حال قررت باكو اعتماد سياسات مناهضة لإيران. لافتة إلى أن أحد التكتيكات التي قد تلجأ إليها إيران في مواجهة ذلك، التسويق لطريق آخر يمر عبر أوراسيا مستثنيًا باكو؛ وهو ممر النقل الدولي بين الخليج الفارسي والبحر الأسود، الذي يمتد من الموانئ الإيرانية على الخليج عبر أرمينيا وصولًا إلى جورجيا، ثم عبر البحر الأسود نحو بلغاريا حيث يمر برًا باتجاه اليونان بما يتيح الوصول إلى أوروبا الأوسع. مشيرة إلى أن ممر النقل الدولي بين الخليج الفارسي والبحر الأسود قد يساهم في تعزيز الهدف الغربي المتمثل في منح جنوب القوقاز (الذي كان خاضعًا للاتحاد السوفيتي في السابق) طريقًا غير روسي للوصول إلى الأسواق العالمية. علاوةً على ذلك، فإن الدخول في الاتفاق النووي ورفع العقوبات سيزيد من جاذبية ممر النقل الدولي للغرب في سياق التصدي لروسيا؛ كما سيزيد من فرص استخدام أوروبا للممر من أجل استيراد النفط الإيراني كبديل عن واردات النفط الروسية. واستنادًا إلى ذلك، اعتبرت أنه في أوراسيا تحديدًا تمتلك إيران فرصًا لتوسيع نطاق تأثيرها نحو آفاق جديدة، والتموضع في صلب عمليات انتقالية اقتصادية وسياسية طويلة الأمد.

وفيما يتعلق بقمة طهران الثلاثية، تناول التقرير الصادر عن معهد دراسات السياسة الدولية يوم 19 يوليو، تحت عنوان «بوتين في إيران يلتقي رئيسي وأردوغان» زيارة الرئيس الروسي إلى إيران، التي اعتبرها التقرير فرصة مزدوجة، حيث تعزيز التحالفات في منطقة الشرق الأوسط ودفع المفاوضات. وفي هذا السياق، يعد اجتماع بوتين مع رئيسي وأردوغان مهمًا لعدة أسباب. بادئ ذي بدء، يحمل الاجتماع رمزية عالية، لكونه يأتي بعد أيام قليلة من زيارة الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى الشرق الأوسط، وبالتالي فإن زيارة بوتين للجمهورية الإسلامية تشكل موازنة دبلوماسية لاجتماع بايدن مع حلفائه في المنطقة. علاوة على ذلك، تخطط إيران، المستهدفة أيضًا للعقوبات الغربية، وفقًا للولايات المتحدة لإيصال طائرات عسكرية بدون طيار إلى روسيا من أجل حربها الأوكرانية.

كما نشر معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى تحليلًا، في 18 يوليو، بعنوان: هل ستؤدي القمة بين «بوتين» و«أردوغان» و«رئيسي» إلى توغل تركي في سوريا؟. أوضح فيه أنه من المرجح أن تكون القمة التي انعقدت في طهران بين الرؤساء الثلاثة «بوتين» و«أردوغان» و«رئيسي» لها انعكاسات على السلوك التركي في شمال سوريا. مضيفًا أنه إذا خلصت موسكو وطهران إلى إعطاء الضوء الأخضر لتنفيذ عملية توغل أخرى، فمن المرجح أن تحدد مفاوضاتهما مع تركيا المناطق التي تسيطر عليها «وحدات حماية الشعب»، والتي تسعى تركيا ووكلاؤها المحليون إلى الاستيلاء عليها. لافتًا إلى

أنه في سياق قيام موسكو بسحب بعض قواتها تكتيكيًا من سوريا منذ غزوها أوكرانيا، تريد أنقرة إنشاء شقوق جديدة في المناطق التي تسيطر عليها «قوات سوريا الديمقراطية»، ويبدو أن هناك ثلاثة أهداف محتملة على الأرجح: تل رفعت و/ أو منبج و/ أو كوباني. مشيرًا إلى أنه بالنسبة لنظام الأسد، سيشكل أي توغل تركي ضربة أخرى لهدفه النظري المتمثل في استعادة السيطرة على كامل سوريا. واعتبر أن التوغل التركي يمكنه أن يؤدي إلى تقريب «قوات سوريا الديمقراطية» من دمشق، وربما من طهران أيضًا.

التعليق

يلاحظ أنه كانت هناك حالة أشبه بالاحتفائية في وسائل الإعلام الإيرانية بعدم تحقيق جولة الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى المنطقة نجاحات ملموسة، خاصة على مستوى تشكيل تحالف عسكري ضد إيران والذي كانت معظم وسائل الإعلام الغربية تؤكد أنه في مقدمة الملفات محل النقاش خلال الجولة.

ويشير عدم تركيز وسائل الإعلام الإيرانية بشكل مكثف على مخرجات قمة طهران بشأن الملف السوري الذي كان هو محور النقاش في الأساس لكون القمة تأتي ضمن مسار أستانة إلى أن الرسالة الأساسية التي أرادت طهران توجيهها بشأن استضافة القمة هو تكون محور إقليمي ودولي مناهض للمحور الغربي والأمريكي على خلفية جولة بايدن في المنطقة.

وتوضح المقارنة التي عقدتها الصحف الإيرانية بين جولة بايدن والقمة الثلاثية في طهران بين روسيا وتركيا وإيران أن هناك مقاربة إيرانية تركز على أن هناك حالة اصطفاف إقليمية في الوقت الراهن على خلفية الحرب في أوكرانيا، وأن دول المنطقة اختارت ألا تصطف مع الولايات المتحدة، وأن تميل نحو الحلف المضاد الذي تترأسه روسيا والصين وتمثل إيران ركنًا أساسيًا فيه، مستشهدة بتصريحات المسئولين العرب حول مستقبل العلاقات مع إيران.

يتضح من قراءة الإعلام الإيراني أن إيران باتت على قناعة بأن جهود إحياء الاتفاق النووي لن يُكتب لها النجاح في الفترة الراهنة وحتى نوفمبر المقبل على أقل تقدير (موعد إجراء انتخابات التجديد النصفي للكونجرس الأمريكي)، ولذلك هي تبني سياستها الخارجية على صنع علاقات مستدامة مع دول الجوار تفضي إلى تعزيز الشراكات الاقتصادية التي تعوضها عن التوصل إلى اتفاق في الوقت الراهن، ودون أن تكون مضطرة إلى تقديم المزيد من التنازلات في المباحثات النووية.

لقد أثّرت التطورات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال شهر يوليو 2022 على اهتمامات الصحف والمراكز البحثية الإيرانية خلال تلك الفترة. وتركزت تلك التطورات تحديدًا في أبعاد زيارة الرئيسين الأمريكي والروسي إلى الإقليم، وكيفية رؤية السياسيين والمفكرين الإيرانيين لهما، خاصة من حيث تأثيرهما المستقبلي على إيران.

وقد أدت هذه الأحداث بالتالي إلى إغفال بعض الملفات التي شكلت محورًا رئيسيًا فيما يخص أبرز اهتمامات وسائل الإعلام الإيرانية بوجه عام، وكان من بينها ملف انتشار المخدرات في إيران محليًا، وملف أفغانستان المجاورة، حيث يكتمل في منتصف شهر أغسطس الجاري عامٌ على سقوط حكومة الرئيس الأفغاني السابق أشرف غني واستيلاء حركة «طالبان» على السلطة.

ECSS
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل؛ إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًّا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشئون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدال والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عددٍ من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلًا عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي:

أولًا- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنَى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانيًا- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسلح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثًا- برنامج السياسات العامة: ويُعنَى بدراسة القضايا والتحولات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقًا لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المرصد المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا بعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني – مصر الجديدة – القاهرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies

ECSS

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الميرغني – مصر الجـــديـــدة – الـقـاهـــرة

+20226905863 | +20226905862 |+20226905861

/ecsstudies